البحوث

تطور النفوذ البريطاني ومصالحه في الخليج وجنوب الجزيرة العربية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر: ١٧٩٨- ١٨٥٣هـ (في ضوء حملات محمد علي في الجزيرة العربية والمشرق العربي)(*)

د. عبدالرحمن بن راشد الشملان

تتتبّع الدراسة تطوُّر النفوذ البريطاني في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي في الخليج العربي وسواحله من جهة، وجنوب اليمن والجزيرة العربية من جهة أخرى، وذلك في ضوء حملات محمد علي باشا على الجزيرة العربية، سواء في المدة الأولى من حكمه عندما كان تابعًا للدولة العثمانية (١٢٢٠-١٢٤٦هـ/ ١٨٠٥-١٨٣٠م)، أو في المدة الثانية عندما استقل عن الدولة العثمانية بين سنتي (١٢٤٧-١٢٥٦هـ/ ١٨٣١-١٨٤٠م) حين امتدت سيطرته إلى معظم المشرق العربي، وتكشف أطروحة الدراسة عن معادلة مركبة متلازمة فيما يتعلق بتقاطع المصالح السياسية والإستراتيجية بين بريطانيا وأهدافها ومحمد علي وأهدافه، وإن كان دون تنسيق بين الجانبين، ثم توضح مدى آثار هذا التقاطع الخطير على الجزيرة العربية والمشرق العربي، وتعتمد الدراسة المصادر والوثائق البريطانية والعثمانية والمصرية، إضافة إلى المراجع العربية والأجنبية.

The Development of British Influence and Interests in the Gulf and Southern Arabia during the First Half of the Nineteenth Century (1798-1853) in the Light of Muhammad Ali's Campaigns in the Arabian Peninsula and the Arab East

Dr. Abdulrahman ibn Rashed Alshamlan

The study follows the development of British influence in the Arabian Gulf on the one hand and southern Yemen and Arabia on the other hand, during the first half of the 19th century, in the light of Muhammad Ali Pasha's campaigns against Arabia. These campaigns took place during the first part of his rule when he was subservient to the Ottoman state (1805-1830, and during the second period of his rule when he acted independently of Ottoman control, from 1831 - 1840), during which time his control extended to encompass most of the Arab East. The thesis of the article uncovers the complex equation relating to the intersection of political and strategic interests between Britain and it goals on the one hand, and Muhammad Ali and his goals on the other, even though it was unplanned. It then goes on to elucidate the extent of the effects of this dangerous intersection on the Arabian Peninsula and the Arab East. The study utilizes British, Ottoman, and Egyptian sources and documents, in addition to Arab and non-Arab secondary sources.

(قدم للنشر في ١٤٤٤/١٢/٢٤هـ، وقبل للنشر في ١٤٤٥/٢/٢١هـ)

الرياض | Riyadh

shamlanabdr@hotmail.com

قضية الدراسة وأهدافها:

تنطلق الدراسة من أطروحة جدلية تؤكد أن حملات محمد علي على الجزيرة العربية خلال المدة الأولى من حكمه حينما كان تابعًا للدولة العثمانية (١٢٢٠-١٢٤٦هـ/ ١٨٠٥-١٨٣٠م)، وفي المدة الثانية عندما استقل عنها (١٢٤٧-١٢٥٦هـ/ ١٨٣١-١٨٤٠م) قد أسهمت بشكل مباشر في تطور النفوذ البريطاني ومصالحه، وسرَّعت حدة وتيرته من حيث تمدده واتساعه بصورة غير مسبوقة، وأثرت في مستقبل المنطقة وتاريخها، ليس في المناطق المعنية في الجزيرة العربية فحسب، بل إنها فتحت الباب على مصراعيه للنفوذ البريطاني واختراقه للمشرق العربي كافة من دون عقبات أساسية بالنهاية.

وفي ضوء هذه الرؤية، فإن الشواهد التاريخية تدلل بقوة على جدلية ترابط العلاقة وتشابكها فيما يتعلق بتقاطع المصالح في بعض الأحيان وتعارضها في أكثر الأحيان، بين مشروع محمد علي وأهدافه من جهة، وبريطانيا وأهدافها الكثيرة من جهة أخرى؛ وهو ما قاد إلى آثار خطيرة جدًّا على مجريات الأحداث وتوجهاتها، وذلك طبقًا لأغراض كل طرف وحساباته خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ولهذا؛ فإن الدراسة تطرح أسئلة كثيرة وتجيب عنها حسب كل مرحلة، وذلك من حيث استقراء الأحداث والشواهد الكثيرة من المصادر والمراجع الأساسية وتمحيصها، كما تركز في تحليل تلك المعلومات وربط تداخلاتها الدقيقة بعضها مع بعض، ووضعها ضمن سياق تاريخي منتظم يوضح طبيعة العلاقة المتبادلة من حيث جوانب التلاقي والتناقض

في سياسة كل من بريطانيا ومحمد علي، وكذلك مدى أثرها ونتائجها المباشرة وغير المباشرة في سياسة الجانبين وأهدافهما خلال المدة المذكورة.

ومن أجل تأطير الدراسة وخدمة أهدافها، فقد جرى تقسيمها إلى ستة مراحل أساسية، وذلك بما يلائم الأسباب الناشئة والمتغيرات المستجدة من مدة إلى أخرى، وأثر كل هذا في المرحلة المعنية نفسها، ثم المرحلة الأخرى التي تليها.

المرحلة الأولى: نمو النفوذ البريطاني في الخليج العربي (١٢١٣-١٢٣٦هـ/ ١٧٩٨-١٨٢٠م):

مع نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر شهدت بريطانيا تحولين رئيسين ومتلازمين، وهما: نمو أسطولها وتطوره، وظهورها قوةً بحريةً كبرى في العالم من جهة، وكذلك تطور أنماط الإنتاج والمبادلات التجارية بين الجزر البريطانية والخارج من جهة أخرى. ومع هذين التحولين بزغ نجم القوة البريطانية التي لم تلبث أن انخرطت في المنافسة الدولية مع القوى الأخرى، كالبرتغاليِّين والهولنديِّين والفرنسيِّين، من أجل الهيمنة على التجارة الدولية والوصول إلى مراكز إنتاجها وأسواقها ومنافذها وطرقها، وخصوصًا في المشرقين العربي والإسلامي، وفي الهند والصين عمومًا.

ومنذ البداية تولت شركة الهند الشرقية الإنجليزية، التي تأسست عام ١٠١١هـ/ ١٦٠٢م، قيادة المشروع البريطاني التوسعي، ذلك أنها لم تكن شركة احتكارية تجارية فحسب، بل حكومية أيضًا، وهذا جعلها تحصل على جميع سبل الدعم

السياسي والعسكري من الحكومة البريطانية. وقصارى القول: أصبحت الشركة خاضعةً للإشراف المباشر للسلطات الرسمية في لندن والهند في عملياتها كافة، وتحولت إلى ذراع سياسي قوي لخدمة الأهداف الاستعمارية البريطانية. وفي الحقيقة؛ يستحيل فهم تطور الاستعمار البريطاني في الشرق عمومًا دون فهم عمليات شركة الهند الشرقية الإنجليزية، حيث إنهما وجهان لتاريخٍ واحد[١].

وهكذا؛ ومع عمليات شركة الهند الإنجليزية خلال القرن السابع عشر ازداد التوسع البريطاني تجاريًّا وسياسيًّا في الشرق عامة، حيث تمكنت بريطانيا في عام ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨م من انتزاع مضيق ملقا من الهولنديين، فأحكمت الطوق على البوابة الرئيسة لتجارة الصين وجزر الهند الشرقية، ثم أكدت سيطرتها على معظم القارة الهندية وبخاصة بعد عام ١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م[٢].

أما في القرن الثامن عشر فقد تصاعد النفوذ البريطاني بشكل مطرد على حساب النفوذ[٣] البرتغالي والهولندي

(*) أعد الباحث هذه الدراسة بمناسبة تكريم الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف الحميدان.

(1) Mukherjee, Ramkrishna. *The Rise and Fall of the East-India Company*, Newyork, Monthly Review Press, 1974, pp.67-88.

(2) Ibid, pp.109-132;

للمزيد انظر: إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي**، الرياض: دار المريخ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م، ص١٣-٥٤.

(٣) وحسب السياق يستعمل الباحث مصطلح النفوذ، بمعنى السيطرة =

والفرنسي، سواء في الشرق والهند والمحيط الهندي، أم في سواحل الجزيرة العربية، وفي مسقط وعمان وإيران، وقد تزايد هذا النفوذ ولاسيما مع نهاية القرن الثامن عشر، وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية بعد حربها مع الإنجليز فيما بين عامي ١١٩٠-١١٩٨هـ/ ١٧٧٦-١٧٨٣م، وظهورها في القرن التاسع عشر قوةً كبرى منافسة في العالم الجديد، ازدادت لبريطانيا أهمية مستعمرات الهند والشرق وتجارته وموارده... إلخ[٤].

وفي هذا السياق يمكن القول: إنه عدا تجربة التنافس الدولي بين بريطانيا والقوى الأخرى إبان القرن السابع عشر والثامن عشر، فإنّ التجربة المريرة لفقدان بريطانيا أكبر وأهم مستعمرة لها في أمريكا الشمالية / الولايات المتحدة الأمريكية (١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م) قد لقنها دروسًا إستراتيجية بالغة الدلالة.

ويتمثل أول هذه الدروس بأن تعوِّض بريطانيا فقدانها للولايات المتحدة بمناطق أخرى في العالم، والتمسك بقوة

= المباشرة أحيانًا أو غير المباشرة من حيث التأثير السياسي وخلافه أحيانًا أخرى. انظر: الشملان، عبدالرحمن راشد، تجزئة اليمن: النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن ١٨٧٢-١٨٧٣م (١٢٨٩-١٢٩٠هـ)، **بحوث تاريخية**، الجمعية التاريخية السعودية، الإصدار التاسع عشر، مارس ٢٠٠٦م، ص١٩.

(4) ukherjee, *The Rise and Fall of The Company*, pp.133-135.

أيضًا: مراد، محمد عدنان، وشهيرة مراد، **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي: جذوره التاريخية وأبعاده**، دمشق: دار دمشق للنشر، ١٩٨٤م، ص١٦٩-٢٠٩.

وإحكام بالمستعمرات الباقية، ولا سيما الهند أغنى هذه المستعمرات وأكبرها.

والدرس الثاني: الاهتمام بسيطرة الأساطيل البريطانية على طرق المواصلات العالمية بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند والشرق، حتى لا يتكرَّر مثلاً التهديد الفرنسي الذي نجح في دعم الثورة الأمريكية (١١٩٠-١١٩٧هـ/ ١٧٧٦-١٧٨٢م) وإمدادها، ثم العمل لإنشاء سلسلة من المواقع الإستراتيجية، سواء بالسبل السياسية أم العسكرية في مناطق كثيرة في العالم. وفضلاً عن أهمية هذه المواقع للمصالح التجارية البريطانية، فإنه يمكن أن تتحول إلى قواعد لتجمع السفن البريطانية، بسبب قربها من بعضها، وسهولة استدعائها بسرعة عند نشوب الأخطار في وجه النفوذ البريطاني المتنامي في آسيا وإفريقيا.

والثالث: هو المبادرة بحزم للتصدِّي لأيّ منافس دولي قد يهدِّد نفوذ بريطانيا القائم، أو تلك المناطق المرشحة لمد النفوذ عليها في المستقبل، وحماية تجارة شركة الهند الشرقية وضمان سلامة خطوط البريد؛ للمحافظة على أمن مستعمراتها وسرعة اتخاذ القرار السياسي والعسكري المناسب في الشرق والهند. ولهذا، وعلى سبيل المثال، نجحت بريطانيا إلى حدّ كبير في نهاية القرن الثامن عشر في إقامة مواصلات بريدية مستمرَّة بين الهند والشرق وأوربا عبر طريقي الخليج العربي والبحر الأحمر[٥].

(٥) علاوة على تحليل الكاتب ورؤية المذكور أعلاه في هذا الصدد، =

بناءً على ما سبق، يمكن القول بشيء من الثقة: إنّ الربع الأخير من القرن الثامن عشر كان مسؤولاً عن ولادة الإستراتيجية البريطانية الكبرى، وتطوُّر الإمبريالية البريطانية، حيث تزايد نمو الاستعمار البريطاني بصورة غير مسبوقة في القرن التاسع عشر، وذلك مع تطور الثورة الصناعية والتنافس على الموارد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة، وقد استمرَّت هذه الهيمنة معظم القرن العشرين في كثير من دول العالم.

وبالنتيجة؛ ومع تطور الاستعمار البريطاني أصبح المشرق العربي عمومًا والسواحل العربية لجزيرة العرب خصوصًا جزءًا أساسيًّا من هذه المنظومة الإستراتيجية للسياسة البريطانية، وذلك مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، نتيجةً لأهميتها التجارية وموقعها الجيوسياسي في طرق المواصلات الدولية بين الشرق والغرب[٦].

= انظر: الفصل الثاني، حول التنافس الدولي على طرق المواصلات التجارية في القرن الثامن عشر. في:
Hoskins, Halford L. *British Routes to India*, London, Frank Cass, 1966, pp. 54-79.

(٦) مع بعض التشابه، فيوجد اختلاف بين حركة التوسع الأوروبي - والتجاري - وآثارها منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، وبين طبيعة التوسع الأوروبي وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والعالم، وذلك مع نمو ظاهرة الاستعمار نتيجة الثورة الصناعية وتطورها في القرن التاسع عشر. انظر: الشملان، **تجزئة اليمن**، ص٥٨-٦١. وكذلك: مراد، **صراع القوى**، ص١٥٦-١٦١؛ وأيضًا: أنيس، محمد، **الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤م**، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩١م، ص١٨١-١٨٦.

وفي ضوء المعطيات السابقة، أصبحت مسألة مد النفوذ البريطاني أو السيطرة على هذه المناطق بشكل مباشر أو غير مباشر، قضية وقت آجلاً أو عاجلاً، ومرهونةً بتطور الأحداث الدولية أو الإقليمية ودرجتها في المستقبل.

وحقًّا؛ مع نهاية القرن الثامن عشر فرضت التطورات الدولية على بريطانيا أولوية المسارعة في تنفيذ الخطة الكبرى على المنطقة، من دون التريث أو الانتظار لمفاجآت مستقبلية. فمع الحملة الفرنسية على مصر (١٢١٣-١٢١٦هـ/ ١٧٩٨-١٨٠١م)، وتطوُّر أطماع نابليون في المشرق وتطلعاته للوصول إلى الهند، سارعت بريطانيا إلى سدّ كل المنافذ في وجه المشاريع الفرنسية. ومن دون الدخول في التفاصيل قامت بريطانيا بجهود دبلوماسية حثيثة لقطع اتصالات نابليون السياسية، وخصوصًا مع اليمن ومسقط وإيران، كما تمكنت من إبرام معاهدة صداقة مع سلطان مسقط في عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، التي كانت بحق أول موطئ قدم لبريطانيا في الجزيرة العربية[٧]. وكذلك كخطوة وقائية احتلت القوات البريطانية جزيرة بريم (ميون) في مضيق باب المندب في مايو ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م، من أجل سدّ منفذ البحر الأحمر إلى بحر العرب والمحيط الهندي. وفي الوقت نفسه هاجم الأسطول البريطاني السفن الفرنسية في البحر المتوسط ودمَّرها في معركة "أبي قير" في أغسطس عام ١٢١٣هـ/

(٧) أتشيسون، سي. يو، **مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج العربي**، ترجمة: عبدالوهاب القصاب، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١م، ص٣٤٥-٣٤٧.

١٧٩٨م. وقد رافق ذلك كله تنسيق سياسي ودبلوماسي بين بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية من أجل محاصرة الفرنسيِّين وإخراجهم من مصر، وهو ما تمَّ نهائيًّا عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م. وفي هذا العام سارعت بريطانيا وأنشأت وكالةً سياسيةً في مسقط وعمان وأخرى مماثلة في فارس[٨].

وعلى أية حال لم تطل إقامة القوات البريطانية في بريم إلا بضعة أشهر، حيث انسحبت بعدها إلى ميناء عدن، ثم إلى الهند، وذلك لسوء مناخها وسوء مياهها وعدم حصانتها، كما أنها لم تعد ذات أهمية كبيرة بعدما زال الخطر الفرنسي عن مصر، ولا سيما بعد فشل الزحف الفرنسي على فلسطين نتيجة لمقاومة عكا عام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م. ولكن الأكثر أهمية هو اكتشاف بريطانيا في تلك الحقبة أهمية موقع عدن الجغرافي التابعة لسلطنة لَحْج وحصانتها في خليج عدن وطبيعة مينائها وتيسّر تموينه، فضلاً عن حيويته بوصفه ثغرًا تجاريًّا مهمًّا لتجارة اليمن وجنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر وإفريقيا[٩].

(٨) حول الجهود البريطانية المتعددة لمجابهة الفرنسيين، انظر: لوريمر، ج. د، **دليل الخليج، القسم التاريخي**، الدوحة: قطر، الديوان الأميري، مطابع الدوحة الحديثة، ٢٠٠٢م، ١/٣١٥-٣١٦؛ فيشر، هـ. أ. ل. **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، ترجمة أحمد هاشم، وديع الضبع، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦م، ص٥٢-٥٥؛ عمر، عبدالعزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص٢٢٨-٢٣٤؛ مراد، **صراع القوى**، ص٢٠٩-٢١٢.

(٩) باوزير، خالد سالم، **ميناء عدن، دراسة تاريخية معاصرة**، الشارقة، دار الثقافة العربية للنشر، ٢٠٠١م، ص٦٣-٦٧.

وإبان وجود القوات البريطانية في بريم، أدرك سلطان لحج أحمد بن عبدالكريم العبدلي (١٢٠٧-١٢٤٣هـ/ ١٧٩٢-١٨٢٧م) الاهتمام البريطاني في عدن، فعرض على قائد القوات البريطانية مشروعًا يقضي بتقديم خدمات وتسهيلات للأسطول البريطاني في عدن مقابل تأمين شكل من الحماية إزاء بعض الأخطار المحتملة. وفي هذا الخصوص كان سلطان لحج متخوِّفًا أكثر من النفوذ السعودي الذي وصل تأثيره إلى جنوب الجزيرة العربية منذ نهاية القرن الثامن عشر[١٠]. وعمومًا لم يكتب لهذا العرض النجاح آنذاك، إذ لم تلبث شركة الهند الشرقية أن أخذت على عاتقها إنجاز المهمة، فسعت إلى عقد اتفاقيات تجارية مع إمام صنعاء من جانب، وسلطان لحج من جانب آخر. وبينما أخفقت الشركة مع الأول، نجحت في إبرام اتفاقية للصداقة والتجارة مع سلطان لحج في أوائل سبتمبر ١٨٠٢م[١١]. وبغضّ النظر عن بنود هذه الاتفاقية، فإنها كانت أول ارتباط للإنجليز مع عدن وسلطنة لحج، وهو ما سوف يجعلها ركيزة للسلطات البريطانية للتدخل في شؤون عدن وجنوب اليمن.

أما إبان العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر

(١٠) بلاي فير، إف. إل، **تاريخ العربية السعيدة - اليمن -**، ترجمة سعيد النوبان، وعلي باخشوان، عدن، دار جامعة عدن للنشر، ١٩٩٩م، ص١١٩-١٢٢.

(١١) المرجع السابق، ص١٢٥-١٢٦. ولتفاصيل أكثر، راجع:
Aitchison, C. U. *A collection of Treaties, Engagements, and Sands, Relating to India and Neighbouring Countries*, Vol. XI, oxford, Redwood Burn, Archive Editions, 1993, pp. 2-3, 53-56.

فقد تزايد اهتمام بريطانيا تجاريًّا وسياسيًّا بسواحل الجزيرة العربية، وذلك بعد توسع عمليات شركة الهند الشرقية وطمعها في احتكار التجارة في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي. وبالنسبة لتجارة سواحل البحر الأحمر فقد كان البُن اليمني أهم بضاعة عالمية سعت الشركة الإنجليزية إلى السيطرة عليها، وخصوصًا في ظل المنافسة الشديدة مع الفرنسيين والأمريكيين، ولا سيما السفن الأمريكية التي سيطرت على الجزء الأكبر من تجارة البن في المخا والثغور اليمنية، حيث حاولت شركة الهند جاهدةً جذب تجارة البُن من الموانئ اليمنية إلى عدن التي كانت ترتبط مع سلطانها باتفاقية تجارية[١٢]. وعلاوةً على هذا، نشطت شركة الهند في تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع عشر، وظلت السلطات البريطانية تدفع بتأسيس وكالات لها في البحر الأحمر، إضافةً إلى حراسة بحرية لسفنها ووكالاتها من الأسطول الملكي البريطاني الذي أصبح جاهزًا لحماية مصالح شركة الهند التجارية والمصالح السياسية الأخرى[١٣].

من جهة ثانية، فيما يتعلق بتجارة مشيخات الخليج العربي ومسقط عمان، فضلاً عن المنافسة الدولية لبريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر، نافست سفن التجارة العربية شركة الهند الإنجليزية في الخليج العربي وبحر العرب والمحيط

(12) Marston, Thomas E. *Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800-1878*, Hamden, Connecticat, The Shoe Spring Press, 1966, pp. 24-32.

(١٣) الشملان، **تجزئة اليمن**، ص٣٠.

الهندي، لا سيما تجارة مسقط ومشيخات الساحل، وخصوصًا تحالف القواسم المدعوم من السعوديين في الدرعية، حيث ازدهرت التجارة العربية في تلك الحقبة لا مع الهند والشرق فحسب، بل مع المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ومناطق البحر الأحمر وشرق إفريقيا أيضًا. وخلال العقد الأول من القرن التاسع عشر حاولت حكومة الهند وشركة الهند قمع التجارة العربية تحت ذرائع مختلفة، ومن ذلك اتهام العرب بالقرصنة، ثم حاصر الأسطول البريطاني السفن العربية وضربها في عقر دارها في رأس الخيمة وغيرها من المراكز في الخليج العربي، وذلك في عامي ١٢٢٠-١٢٢١هـ/ ١٨٠٥-١٨٠٦م، وعلى المنوال نفسه والذرائع نفسها تكرَّرت الحملة البريطانية على المناطق المذكورة في عامي ١٢٢٤-١٢٢٥هـ/ ١٨٠٩-١٨١٠م[١٤].

ومع هذا، باءت المحاولات البريطانية للسيطرة على تجارة الخليج العربي بالفشل، حيث استمرَّت المنطقة تعيش زمن ازدهار سياسي وتجاري كبيرين لأكثر من عقد من الزمن، ولم تتحسن الأحوال كثيرًا لبريطانيا سياسيًّا وتجاريًّا في الشرق والبحار الشرقية وسواحل الجزيرة العربية إلا منذ أواسط العقد الثاني من القرن التاسع عشر. فعلى الصعيد الأوروبي ونتيجة لهزيمة نابليون في معركة واترلو ١٢٣٠هـ/

(١٤) إبراهيم، **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م، ص١٣٤-١٤٩؛ العقاد، صلاح، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣م، ص٩١-٩٥؛ لوريمر، **دليل الخليج**، ١/٣٢٩-٣٣٠؛ ٣٣٣-٣٣٥.

١٨١٤م من قبل دول التحالف الأوربي تغيَّرت موازين القوى الأوربية لمصلحة بريطانيا بدرجة رئيسة. ولهذا انعقد مؤتمر فيينا ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م الذي يعدّ بحق إيذانًا بميلاد علاقات أوروبية ودولية جديدة بقيادة بريطانية. وعلى الأخص تمكنت بريطانيا من تصفية كثير من المستعمرات الفرنسية في الهند والمستعمرات الأخرى المهمة في المحيط الهندي. ومع هذا، تصرفت بريطانيا ودول التحالف باعتدال ذكي تجاه فرنسا نفسها، حيث لم تدخل قوات التحالف باريس، ثم لم تلبث أن انسحبت من الأراضي الفرنسية بما يحفظ كرامة فرنسا[١٥]. ومن دون شك فإن هذا النهج يعود إلى نظرة سياسة إستراتيجية بعيدة المدى خشية عودة فرنسا قوية في المستقبل، ومن ثم تعمل فرنسا للانتقام من أجل استرداد كرامتها وهيبتها فيما بعد.

وعلاوة على تنامي أهمية المصالح التجارية، فعلى المستوى الإقليمي أسهمت المتغيرات السياسية السريعة في المشرق العربي إلى حد كبير في تطور المخطط البريطاني وأهدافه ولا سيما في الجزيرة العربية. ومما يلحظ بوضوح أنه في الحقبة نفسها من العقد الثاني من القرن التاسع عشر وقعت الدولة السعودية الأولى منذ عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م تحت وطأة جحافل الحملات العثمانية من قبل والي مصر (١٢٢٠-١٢٥٩هـ/ ١٨٠٥-١٨٤٣م) محمد علي باشا،

(١٥) فيشر، **تاريخ أوروبا**، ص١٠٩-١١٥؛ للمزيد انظر جرانت، أ. ج. وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ترجمة بهاء فهمي، القاهرة: سجل العربي، ١٩٦٧م، ٢٠٩/١-٢١١.

التي انتهت بسقوط الدرعية وتدميرها على يد إبراهيم باشا عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م، وبالقضاء على الدولة السعودية وما ترتب على ذلك من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية في الجزيرة العربية(١٦).

وعمومًا خدمت تلك الحملات تزايُد النفوذ البريطاني كثيرًا في سواحل الجزيرة العربية؛ لأن القضاء على الدولة السعودية أزاح عن كاهل بريطانيا قوة السعوديين وأنصارهم القواسم، كما أزال نفود السعوديين في مسقط وعمان، ومنع تأثيرهم عمومًا في شرق الجزيرة العربية وجنوبها. ومع هذا الفراغ الكبير صفا الجو للسلطات البريطانية، وتفرَّغت حكومة الهند لتجهيز الحملة البريطانية الكبرى على مشيخات الخليج العربي، وذلك في نهاية عام ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م وأوائل عام ١٢٣٤هـ/ ١٨٢٠م. وفي هذه المرَّة تمكَّنت القوات البريطانية من تدمير رأس الخيمة، معقل القواسم، في نهاية ديسمبر ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م وتدمير أسطولها الحربي والتجاري، إضافةً إلى تدمير كثير من السفن العربية الأخرى، سواء في رأس الخيمة أم في الخلجان والموانئ الأخرى ومن ذلك البحرين. وكذلك أجبرت مشايخ الساحل في يناير عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م كل على حدة على توقيع اتفاقيات منفصلة، أطلقت عليها بريطانيا "اتفاقيات الصلح والهدنة أو السلم

(١٦) العثيمين، عبدالله صالح. **تاريخ المملكة العربية السعودية**، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥م، ١/٢٠٥-٢٢١. وللمزيد انظر: عبدالرحيم، عبدالرحمن عبدالرحيم، **الدولة السعودية الأولى**، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧م، ١/٣٥٢-٣٥٧.

العامة"، حسب شروطها السياسية والعسكرية والتزاماتها الشديدة[١٧]. وأكثر من هذا، قضت الحملة على الكيان السياسي للقواسم وفرَّقت شملهم وفتَّت وحدتهم وزعامتهم، وأصبحت كل مشيخة شبه مستقلة بذاتها عن الأخرى.

وخلاصة القول: نجحت بريطانيا خلال المدة (١٢١٣-١٢٣٦هـ/ ١٧٩٨-١٨٢٠م) في التسلل التدريجي لمنطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية، نتيجة للأوضاع الدولية والإقليمية، بعد انهيار النفوذ الفرنسي في المشرق، وانتهاء الدولة السعودية الأولى على يد حملات محمد علي باشا. وهكذا تمكنت بريطانيا من وضع قواعد نفوذها في منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، وكانت اتفاقية السلام الشامل التي عقدتها مع مشيخات الخليج العربي عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م أولى لبنات النفوذ البريطاني في الخليج.

المرحلة الثانية: ذرائع التدخل البريطاني في سواحل الجزيرة العربية (١٢٣٦-١٢٤٢هـ/ ١٨٢٠-١٨٢٦م):

تدل ضخامة الحملة البريطانية ومراميها (١٢٣٥-١٢٣٦هـ/ ١٨١٩-١٨٢٠م) على أنّ بريطانيا أدركت أن الاعتماد على اتفاقيات الصداقة والتجارة عبر الطرق الدبلوماسية المعهودة من أجل حفظ مصالحها في المناطق المعنية غير كاف، وأنه من الضروري اتخاذ وسائل أخرى لفرض السيطرة المباشرة بالقوة وتثبيتها عنوةً باتفاقيات سياسية خاصَّة، بما يلائم

(١٧) إتشيسون، **مجموعة المعاهدات**، ص٢٩٢-٢٩٧؛ لوريمر، **دليل الخليج**، ٣٣٣/١-٣٣٨.

المصالح البريطانية التي كانت تتطور باطراد في سواحل الجزيرة العربية.

ومن دون شك؛ فإنّ الحملة البريطانية والاتفاقيات المذكورة قد أنشأت أهم الركائز الأساسية لتنفيذ المشروع البريطاني للهيمنة، لا على سواحل الخليج العربي فقط، بل على السواحل الأخرى في جنوب اليمن والبحر الأحمر. ولذا يصح القول: إن نجاح تجربة الحملة البريطانية لعام ١٨١٩-١٨٢٠م جعل من المتوقع تكرار المحاولة في جهات أخرى خدمةً للأمن البريطاني ومصالحه، مما يؤدي إلى الهيمنة البريطانية على المنطقة.

وفي الحقيقة، إنّ هذا التحول النوعي في التفكير الإستراتيجي لدى السلطات البريطانية، سواء في حكومة الهند أم في حكومة لندن، من حيث السيطرة المباشرة على سواحل الجزيرة العربية، لم يكن وليد الأوضاع الطارئة فحسب، بل نتج أيضًا عن كثير من الجدل الواسع الذي كان دائرًا بين تلك الأوساط البريطانية منذ مطلع القرن التاسع عشر في مدى آفاق النفوذ البريطاني، ولم يحسم هذا الجدل في الأخير إلا حاكم بومباي، إيفان نيبيان (Evan Nepean) المعروف بتشدده ودفعه للتدخل السياسي والعسكري ووضع ترتيبات سياسية مُلزِمة تخدم الأهداف البريطانية القريبة والبعيدة في المنطقة[١٨].

وهكذا، في ضوء تغير الموقفين السياسي والإستراتيجي

(١٨) العقاد، **التيارات السياسية**، ص١٠٢-١٠٣.

لحكومة الهند خاصة من جهة، وكذلك نتيجة لانكشاف الخليج العربي للنفوذ البريطاني المباشر مع نهاية عام ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م وأول ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م من جهة ثانية، فإن كفة الميزان ما كانت لتستقر إلا بمعادلة الكفة الأخرى، وذلك بالسيطرة على سواحل جنوب الجزيرة العربية من الجهات كافة، سواء من جانب بحر العرب في مسقط وعمان، أم من جانب البحر الأحمر، من جهة أخرى.

ونتيجة لأولويات الإستراتيجية البريطانية الجديدة، سارعت بريطانيا إلى عقد اتفاقية تجارية عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م مع سلطان مسقط وعمان، السيد سعيد بن سلطان (١٢٢١-١٢٧٣هـ/ ١٨٠٦-١٨٥٦م) بشأن تجارة الرقيق والتجارة وتخفيض الرسوم الجمركية. وفيما عدا الدوافع الاقتصادية أصبحت الاتفاقية ذريعةً لتفتيش تجارة السفن العمانية ومصادرتها، وهو ما تسبب بكثير من المصاعب والتضحيات لتجارة مسقط وعمان. ولهذا ليس من المصادفة أن يتزامن في الوقت نفسه تمامًا تدمير الحملة البريطانية لرأس الخيمة وضرب القواسم في نهاية ديسمبر ١٨١٩م وأوائل يناير ١٨٢٠م مع محاصرة القوات البريطانية ميناء المخا وقصفه، وهو المنفذ الرئيس لتجارة البُن اليمني، بحجة مضايقة السلطات اليمنية لرعايا بريطانيا، والتفريق في المعاملة بالرسوم الجمركية على التجارة البريطانية، ولم ينفك الحصار إلا بعدما وقّع حاكم المخا تعهدًا في الأول من يناير ١٨٢٠م، يقضي بحسن المعاملة واحترام المطالب البريطانية.

ثم تواصلت الضغوط البريطانية على إمام صنعاء المهدي عبدالله (١٢٣٢-١٢٤٨هـ/ ١٨١٦-١٨٣٢م)، حتى أذعن في النهاية فوقع اتفاقيةً في ١٥ يناير ١٨٢١م (١٢٣٧هـ) مع شركة الهند الشرقية التي كفلت للإنجليز مزايا كثيرة، ومن ذلك حراسة الوكالة وتخفيض الرسوم الجمركية وحماية الرعايا البريطانية في الموانئ اليمنية[١٩]. وكما يظهر لم يكن للإمام من سبيل آخر، إذ لم يستطع مقاومة التهديدات العسكرية البريطانية بعد أن سيطر الإمام على كثير من المناطق التي انسحبت منها قوات محمد علي في عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م، مقابل الالتزام بدفع جزية سنوية من رسوم تجارة البن إلى باشوية مصر[٢٠].

وفي ظلّ ذلك ومع أن المشروع البريطاني الإستراتيجي الجديد كان جاريًا على قدم وساق، فإنّ الدولة العثمانية كانت تحاول في تلك المدة توسيع نفوذها في الجزيرة العربية. ولتحقيق هذه الغاية فما إن استقرت الأوضاع للعثمانيين بعد سقوط الدرعية عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م، حتى جاءت حملة ضخمة من الحجاز إلى عسير، حيث تمكَّنت من السيطرة

(19) Thomas, R. Hughes. (ed) *Arabian Gulf Intelligence: Selections From the Records of Bombay Government, New Series*, No XXIV, 1856, Cambridge and New York, The Oleander Press, 1985, pp. 636-638;

أباظة، فاروق عثمان، **عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨١٨-١٨٣٩م**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ص٩٠-٩١؛ العقاد، **التيارات السياسية**، ص١١٩.

(٢٠) أباظة، **عدن**، ص١٠٤-١٠٥؛ بلاي، فير، **العربية السعيدة**، ص١١٦-١٣٢.

على المنطقة عام ١٢٣٩هـ/ ١٨١٩م، ثم عادت الحملة إلى الحجاز وتركت حاميةً في بلدة طبب، إلا أنه بعد مدة ثارت القبائل وسيطرت على الحامية وأخذت سلاحها، وإن كانت أطلقت سراح قوات الحامية. ولهذا سار أحمد باشا يكن حاكم الحجاز نفسه مع قواته إلى المنطقة، غير أنه هزم من قبل أمير عسير سعيد بن مسلط عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م. ونتيجةً لهذه الهزيمة جهز حاكم الحجاز فيما بعد حملة أخرى كبيرة بقيادة شريف مكة محمد بن عون في عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م الذي استطاع أن يسيطر على عسير، ثم جرت مصالحة بين الطرفين حيث انسحبت قوات الشريف وهدأت المنطقة مدة من الزمن(٢١).

وعلى كل حال، ونتيجة لهذا التوسع امتدَّ نفوذ محمد علي من عسير إلى اليمن بصورة غير مباشرة، فجرت مراسلات بينه وبين إمام صنعاء، حاول فيها محمد علي أن يتظاهر بعدم عدائه للإمام، في الوقت الذي أكد للإمام أنّ قواته ما تزال قريبةً من صنعاء وقد جاءت لانتزاع البلاد من نفوذ الدولة السعودية. ومع هذا الترغيب والتهديد اضطرَّ الإمام منذ عام ١٨١٩م إلى أن يقبل بإرسال جزية سنوية كبيرة خاصة من البُن أهم تجارة الموانئ اليمنية، على أن ترسَل باسم السلطان العثماني إلى باشوية مصر، وذلك بصفتها عنوانًا للتبعية العثمانية(٢٢). وأيًّا كان هذا الادعاء من قبل

(٢١) عبدالرحيم، **محمد علي والجزيرة ١٢٣٤-١٢٥٦هـ/ ١٨١٩-١٨٤٠م**، الدوحة: دار المتنبي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م، ٢/٤٨-٥٢.

(٢٢) الرجوي، جميلة هادي. **محمد علي واليمن ١٣٣٣-١٣٥٦هـ/ ١٨١٨-** =

محمد علي بعودة اليمن إلى حظيرة الدولة العثمانية، فإنه لم يكن للسلطان العثماني إطلاقًا أي سلطة سياسية تذكر في اليمن، وإن كانت الجزية استمرَّت مدة محددة ثم توقفت عام ١٣٤٢هـ/ ١٨٢٦م بسبب كثير من الاضطرابات والصراع في منطقة عسير.

وعمومًا، ومع أن عيون محمد علي كانت على تجارة اليمن وموانيها، فقد كان منشغلاً في عشرينيات القرن التاسع عشر بحروبه في المتوسط والبلقان تحت الراية العثمانية[٢٣].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن نتيجة الحملات العثمانية على الجزيرة العربية بقيادة محمد علي باشا، ونهاية الدولة السعودية الأولى بعد سقوط الدرعية عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م، صاحب هذا الحدث، كرد فعل، مجيء الحملة البريطانية الكبرى على الخليج العربي في عامي ١٢٣٥-١٢٣٦هـ/ ١٨١٩-١٨٢٠م. وهذا كله يعني أن وسائل القوة من قبل الجانبين قد بدأت تفصح عن نفسها مباشرة، ويؤشر إلى تطورات أخرى أكثر خطورة فيما بعد.

المرحلة الثالثة: تغير موازين القوى (١٢٤٣-١٢٤٧هـ/ ١٨٢٧-١٨٣١م):

مع تعارض المصالح السياسية والتجارية وتجاذباتها بين نفوذ محمد علي من جهة وبريطانيا من جهة أخرى، فإنه

= ١٨٤١م، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٤٢٧هـ، ص١٢٠-١٢٣؛ أباظة، **الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨م**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ص٣٨.

(٢٣) عبدالرحيم، **محمد علي والجزيرة**، ٢/٥٦، ٢٠٢.

يجدر تأكيد متغير إستراتيجي وسياسي جوهري أدَّى إلى تطوُّر الهيمنة البريطانية واتساعها بدرجة رئيسة، ولقد استجدَّ هذا التطوُّر الكبير في أواخر العشرينيات على الأقل من القرن التاسع عشر. وفي نظر الباحث أنّ هذا التطور الجديد يمثل بحق مرحلة جديدة مختلفة على صعيد العلاقات الدولية والإقليمية، وذلك لسببين جوهريين، ويرجع السبب الأول أساسًا إلى التطور التقني في هذا العقد من الزمن، إذ بدأ الاعتماد على وقود الفحم للسفن البخارية الجديدة، ومن هنا أصبحت الأساطيل والسفن البريطانية تحتاج إلى مستودعات آمنة للفحم على طرق المواصلات العالمية[٢٤]. ولهذا ازدادت أهمية الموانئ والمواقع على تلك الطرق، ومن ذلك طرق البحر الأحمر والخليج العربي بكونهما أهم وأقصر طريقين بين الهند والشرق والبحر المتوسط وأوروبا، وهذا يساعد في خدمة أهداف إستراتيجية متعددة وعلى رأسها الأغراض العسكرية والتجارية واتصالات البريد ونحوها. وعلى الأخص فإن أثر الملاحة البخارية لسفن تجارة الهند الشرقية قد ظهر في اقتصاد المشيخات العربية ومسقط وعمان التي كانت تعتمد على السفن الشراعية في تجارتها ومواصلاتها البحرية، فساد الكساد التجاري وساءت الأوضاع كثيرًا، وهو ما أدى إلى النزاعات بين القبائل في المنطقة في البحر والبر، وهذا خدم المصالح البريطانية وساعد سلطاتها على

(24) Hoskins, *British Routes*, p. 210; also Marston, *Britain's Imperial Role*, ch.1-2; Gavin, R. J. *Aden Under British Rule 1839-1967*, London, C. Hurst and Company, 1975, p. 27.

فرض شروطها على زعماء المنطقة في النهاية[٢٥].

ويعود السبب الثاني في التوسع البريطاني إلى انقلاب موازين القوى الإقليمية في المشرق العربي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، حيث عجَّلت الأحداث المفاجئة في المنطقة من دفع بريطانيا إلى المسارعة في اتخاذ الخطوات التوسعية اللازمة, خشيةً من انقلاب الأوضاع ضدها وتعرقل مشروعها الكبير، نتيجة لبروز محمد علي باشا وتنامي قوته، حيث اتجه جنوبًا إلى السودان عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م ووصلت حدوده باسم السلطان العثماني إلى الحبشة عام ١٣٣٨هـ/ ١٨٢٢م، وأصبحت مصر تسيطر فعليًّا على الجزء الأكبر من البحر الأحمر من ضفتي سواحل إفريقيا والحجاز وعسير في تلك الفترة[٢٦]. ودون شك، فإنّ قوة محمد علي ونجاحه يدلان على أنّ طموحه لن يتوقف على المناطق المذكورة، بل سوف يزداد اتساعًا.

وهكذا، ونتيجة لحاجة بريطانيا الجديدة إلى قواعد لوجستية لأساطيلها على طرق المواصلات العالمية، إضافةً إلى التخوف من محمد علي ومن سيطرته على المنطقة وعرقلة أهدافها، سارعت الحكومة البريطانية عن طريق قنصليتها في مصر خلال عامي ١٢٤٠-١٢٤١هـ/ ١٨٢٤-١٨٢٥م إلى توجيه تحذيرات متتالية إلى والي مصر من مغبة

(٢٥) العقاد، **التيارات السياسية**، ص١١٥.

(٢٦) الغنام، سليمان محمد، **قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (١٨١١-١٨٤٠م) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا**، جدة: تهامة للنشر، ١٩٨٠م، ص٤٧-٥٠.

السيطرة على البحر الأحمر، ولا سيما الوصول إلى باب المندب والقرب من عدن وجنوب اليمن. وفي الوقت نفسه حاول محمد علي ومن جانبه أكثر من مرَّة طمأنة بريطانيا في أهدافه وعدم تهديده مصالحها في المناطق المذكورة، غير أن هذه المحاولة لم تكن مرضية إطلاقًا للسلطات البريطانية في بومباي ولندن وظلت حذرةً جدًّا من محمد علي وطموحاته(٢٧).

وفي ضوء هذه المتغيِّرات السياسية والإستراتيجية والتجارية المتزايدة، فمن جهة أولى ما دام طريق الخليج العربي ومعظم مشيخاته تحت النفوذ البريطاني، على الأقل منذ عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م، فإنّ الأولوية إذن تحتم السيطرة عليه بصفته الطريق الآمن، علاوة على إمكانية التوسُّع السريع وإحكام القبضة على مشيخاته كلما رغبت الحكومة البريطانية. وكذلك من جهة ثانية تنطبق هذه السياسة بالقدر نفسه على سواحل البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية، إذ تأكَّدَ للسلطات البريطانية أن جنوب اليمن وميناء عدن خصوصًا سيكون أهم موقع لخدمة أهدافها، وذلك لموقعه الجيوسياسي الذي يطل على البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب، إضافةً إلى حصانة الميناء الطبيعية في خليج عدن وعمق مياهه التي تصلح لرسوّ الأساطيل البريطانية واستيعابها، فضلاً عن توافر المياه العذبة والمواد الاستهلاكية التي تحتاج إليها الأساطيل البريطانية وجنودها وتجارة شركة الهند الشرقية ورعاياها الإنجليز في المستقبل

(27) Gavin, *Aden*, pp. 26-27.

المنظور، ومن ثم أصبحت عدن مرشحة لأن تكون بوابة انطلاق واسعة تجاريًّا وسياسيًّا في اختراق البحر الأحمر والسواحل الإفريقية[٢٨].

وتنفيذًا لهذا المخطط الواسع، عمدت حكومة الهند منذ أواسط العشرينات من القرن التاسع عشر إلى استطلاع جميع المناطق وجمع المعلومات، ليس فيما يتعلق بعدن فحسب بل من المناطق الأخرى في سواحل اليمن وجنوب الجزيرة العربية. ولتحقيق هذه المهمات قام أسطول شركة الهند الشرقية في عامي ١٢٤٣-١٢٤٥هـ/ ١٨٢٧-١٨٢٩م بمسح جغرافي طبيعي شامل مع تنفيذ خرائط ورصد بيانات السواحل والجزر والثغور على البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية، ومن ذلك المكلّا والشحر وعدن وسقطرى والمخا وبريم وكمران، وقد أوصت هذه التقارير بأهمية السيطرة على سواحل جنوب اليمن، خصوصًا عدن من سلطنة لحج[٢٩].

ولهذا كله، أصبحت عدن لا محالة مرشحةً للاحتلال البريطاني، بل أضحى ذلك مسألة وقت حسب أقرب فرصة ممكنة، وباتت بريطانيا جاهزةً للتعامل مع مختلف التحديات الطارئة التي يمكن أن تستجدّ في المنطقة.

وخلاصة القول: أنّ المرحلة الثالثة (١٢٤٣-١٢٤٧هـ/

---

(٢٨) الشملان، **تجزئة اليمن**، ص٢٧، ٣٢-٣٣. وللمزيد: باوزير، **ميناء عدن**، ص١٩-٣٩.

(٢٩) عن سلطنة لحج، انظر: الحربي، دلال بنت مخلد، **علاقة سلطنة لحج ببريطانيا** (١٣٣٧-١٣٧٨هـ/ ١٩١٨-١٩٥٩م)، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧م، ص١١-٢٨؛ أباظة، **عدن**، ص١٤٠-١٤٥؛
Gavin, *Aden*, pp. 27-28.

١٨٢٧-١٨٣١م) قد تميَّزت بوعي بريطاني واسع بأهم أهدافها في المنطقة وطرق حماية نفوذها، وبأنجح الوسائل لتحقيق أطماعها التي كان من أهمها مراقبة الخطر المصري المتمثل في محمد علي باشا ومحاولة تحجيمه مبكرًا، علاوةً على مراقبة منطقة الخليج والجزيرة العربية ودراسة أوضاعها الجغرافية والطبيعية لإحكام قبضتها عليها في المرحلة اللاحقة.

المرحلة الرابعة: الخطر المصري في اليمن وموقف عدن (١٢٤٧-١٢٥٥هـ/ ١٨٣١-١٨٣٩م):

تزايدت أخطار محمد علي مع بداية العقد الرابع من القرن التاسع عشر، إذ لم يلبث أن أعلن استقلاله عن الدولة العثمانية في عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، وأصبح يحمل الراية المصرية بدلاً من العثمانية. وعلاوةً على سيطرته على السودان والحجاز، زحفت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا على فلسطين وسوريا في عامي ١٢٤٧-١٢٤٨هـ/ ١٨٣١-١٨٣٢م ولم يبق إلا العراق. وأكثر ذلك خطورةً نجاح إبراهيم باشا في هزيمة الجيش العثماني عند قونية في الأناضول عام ١٨٣٢م، وتقدّمه حتى كوتاهية دون مقاومة من العثمانيين، وأصبح الطريق ممهدًا للوصول إلى إستانبول على بعد (٢٥٠ كم) تقريبًا. وفي حينه لجأ السلطان العثماني إلى روسيا، وذلك بعد تردّد وإخفاق للوساطة الفرنسية والبريطانية بين الطرفين، حيث التزمت روسيا بحماية الدولة العثمانية حفاظًا على نفوذها في البحر الأسود والمناطق العثمانية،

ونجحت بعد تحريك أسطولها وقواتها في إبرام اتفاق صلح كوتاهية عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، الذي قضى بانسحاب قوات محمد علي من الأناضول، في مقابل الاعتراف بسلطته في مصر وفلسطين وسوريا والحجاز وجزيرة كريت(٣٠).

وفي المدة نفسها في أوائل الثلاثينيات واكب انتصارات محمد علي في سوريا والأناضول حملاتٌ مصرية أخرى على الحجاز والمخلاف السليماني واليمن، وقد أراد محمد علي أن يوطِّد سلطته في الحجاز، وذلك لأهمية الأماكن المقدسة من أجل اكتساب شرعية لسلطته الجديدة، كما كان يدرك أنّ هذه المناطق المذكورة سوف تكون حلقة وصل تجارية مهمةً لتجارة مصر مع الهند والشرق. وعلى كلٍّ حال نزلت القوات المصرية في الحجاز عن طريق ينبع بقيادة أحمد باشا يكن في عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، وتابعت زحفها برًّا وبحرًا على تهامة الحجاز وعسير واليمن، ثمَّ سيطرت على المخا في اليمن عام ١٨٣٣م(٣١).

ومن أجل إكمال سيطرتها على اليمن جاءت حملة مصرية أخرى بقيادة إبراهيم باشا يكن في يناير عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، وذلك بعد نشوب حركات التمرد في عسير، حيث

(٣٠) الشلق، أحمد، جمال قاسم، خالد فهمي، عبدالواحد النبوي، علي بركات، يونان رزق، **محمد علي وعصره**، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢م، ص١٣٩-١٤٥؛ رافق، عبدالكريم، **العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦م**، دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٧٤م، ص٤٠٢-٤٠٦؛ الغنام، **سياسة محمد علي**، ص٩٢-٩٦.

(٣١) عبدالرحيم، **محمد علي والجزيرة**، ١٨٢/٢-١٨٦، ٢٠٤-٢٠٦. وانظر: أباظة، **الحكم العثماني**، ص٣٩-٤٠.

تمكَّنت القوات الجديدة من السيطرة على عسير، ثم امتدت إلى الحديدة التي أصبحت مركزًا لولاية اليمن، كما بقي إبراهيم باشا يكن حاكمًا على اليمن(٣٢)، وهكذا أصبح الطريق مفتوحًا للسيطرة على بقية اليمن، ومواصلات البحر الأحمر.

ومع هذه السيطرة، ولا سيما على ميناء المخا تأثرت التجارة البريطانية مع اليمن نتيجة لسياسة محمد علي الاقتصادية، حيث احتكر تجارة البن الذي أصبح معظمه يصدر إلى مصر، وكان يذهب بعضه إلى التجار الأمريكيين مقابل ضريبة جمركية قدرها (٣٪)، أما البقية الباقية فتكون لتجارة شركة الهند الشرقية ورعاياها مقابل رسوم جمركية عالية لا تقل عن (٧٪) وذلك في ميناء المخا والثغور اليمنية الأخرى(٣٣). ولهذا لجأت الحكومة البريطانية إلى الضغط والتودّد في آن واحد مع محمد علي، فاضطر في النهاية إلى أن يعد القنصل الإنجليزي في مصر باحترام ما ورد في اتفاقية إمام اليمن مع الإنجليز في عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م من تسهيلات تجارية(٣٤).

ومع هذا التهديد القويّ للمصالح التجارية البريطانية، وبعد أن تأكدت سيطرة قوات إبراهيم باشا يكن على معظم

(٣٢) عبدالرحيم، **محمد علي والجزيرة**، ٢/٢٠٤-٢٠٦؛ وأيضًا أباظة، عدن، ص١١٢-١١٥. لمزيد من التفاصيل انظر: الرجوي، **محمد علي واليمن**، ص١٧٣-١٩٣.

(٣٣) عبدالرحيم، **محمد علي والجزيرة**، ٢/٢٣١-٢٣٢؛ انظر: Hoskins. *British Routes*, p. 269.

(34) Gavin. *Aden*, pp. 27-28; Also: Marston. *Britain's Imperial Role*, p. 51.

أجزاء اليمن، وخصوصًا منذ يناير عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، سارع قائد الأسطول الهندي لشركة الهند الشرقية، ستافورد ب. هينز (Staford B. Haines) في الشهر نفسه إلى رفع تقارير عاجلة ومشددة إلى حكومة الهند محذرًا من أهداف محمد علي القريبة بالسيطرة على عدن وجنوب اليمن. ثم أكد أهمية تلك المناطق للمصالح البريطانية السياسية والإستراتيجية والتجارية وغيرها، وشدَّد بقوة على ضرورة المسارعة في احتلال عدن بوصفه أولوية قصوى، وعن ميناء عدن شدَّد هينز لحكومة الهند:

"أن هذا المرفأ العظيم يمتلك من القدرات والإمكانات ما لا يملكه ميناء آخر في الجزيرة العربية. وإن ازدهاره، دون شك سوف يقضي على ميناء المخا وبقية موانئ البحر الأحمر. أما ميناء عدن فهو يحتل مركزًا تجاريًّا ممتازًا، ولا أشك أنه أنسب الموانئ الموجودة لمواصلات الإمبراطورية عبر البحر الأحمر، وهو في وضعه الحالي صالح لاستقبال البواخر وتموينها في كل فصول السنة"(٣٥).

ومع تزايد خطر محمد علي في اليمن عام ١٨٣٥م وتحذيرات هينز القوية، تزايدَ الخوف في أوساط السلطات البريطانية في بومباي ولندن؛ خشية أن يباغتها محمد علي ويصل إلى عدن وجنوب اليمن. ولم يلبث أن تصاعدَ الخطر أكثر

(٣٥) نقلاً عن: ناجي، سلطان، **التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩-١٩٦٧م**، بيروت: دار العودة، ١٩٨٥م، ص١١؛ في الأصل هي ترجمة شبه حرفية، ولكن الباحث حسن في أسلوب الصياغة. أيضًا للمزيد: Gavin. *Aden*, pp. 31-33.

خصوصًا بعد استسلام تعز في أوائل عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، وبذلك يصبح البحر الأحمر وسواحله حتى باب المندب تحت سيطرة محمد علي، باستثناء عدن وجنوب اليمن[٣٦]، وفي هذه اللحظة الحرجة بات من الضرورة القصوى لحكومة الهند أن تنفذ خططها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية من أجل قطع الطريق على محمد علي والعمل لاحتلال عدن وبقية المناطق الأخرى في أقرب فرصة.

وفي المقابل لم تغب عن محمد علي - بعد سيطرته على تعز - تخوفات بريطانيا، حيث سارع إلى طمأنتها عن مدى أهدافه، حتى إنه أكد للقنصل البريطاني في مصر في أواخر يناير عام ١٨٣٧م أنه لن يمدّ سلطته إلى عدن، كما عرض على الحكومة البريطانية إمكانية إقامة مستودعات للفحم في جزيرة كمران في البحر الأحمر، ووعد بتقديم الضمانات والإجراءات لتسهيل المواصلات البريطانية بين الهند ومصر، وذلك عن طريق البحر الأحمر[٣٧]. وعلى أية حال، وأيًّا كانت مخاطبات محمد علي الودية مع السلطات البريطانية، فقد ردَّت الحكومة البريطانية عليه في فبراير ١٨٣٧م معبرةً عن حسن مشاعرها ورغبتها في تدعيم الصداقة وزيادة التبادل التجاري مع مصر بما يخدم مصلحة الجانبين. وعلى الأخص

(٣٦) الرجوي، **محمد علي واليمن**، ص٢١١-٢١٧؛ طه، جاد، **سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ١٧٩٨-١٩٦٣م**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٢، (د. ت)، ص٦٣.

(٣٧) عبدالرحيم، **محمد علي والجزيرة**، ٢/٢٢٩-٢٣٠؛ طه، **سياسة بريطانيا**، ص٦٤-٦٥.

حين شكرته على عرضه إنشاء مستودع للفحم في جزيرة كمران، لكنها توقفت عن تأكيد قبولها عرض خدمته في كمران. ويظهر أنّ محمد علي رضي بهذه الإجابة معتقدًا أنّ هذا يشكِّل اعترافًا بسلطته لا على جزيرة كمران فحسب، بل على البحر الأحمر واليمن عمومًا[٣٨]. ولهذا أصدر أمره لإبراهيم باشا يكن، حاكم اليمن، بالسماح للإنجليز إن رغبوا في إقامة محطة للفحم في جزيرة كمران وتسهيل إجراءات السفن الإنجليزية في الثغور اليمنية[٣٩].

ومهما يكن من موقف بريطانيا وخططها المبيَّتة وحذرها من مخططات محمد علي وأهدافه في تلك المدة، فقد استمرَّ محمد علي في توطيد نفوذه في سوريا واليمن وسواحلها، حيث تابع حملاته على وسط الجزيرة العربية وشرقها خلال الأعوام ١٨٣٧-١٨٣٨م. فمن المدينة المنورة زحفت القوات المصرية بقيادة إسماعيل بك وبمعيته الأمير خالد بن سعود، ودخلت الرياض بعد انسحاب الإمام فيصل بن تركي، وذلك خلال زمن حكمه الأول (١٢٤٩-١٢٥٤هـ/ ١٨٣٤-١٨٣٨م)، وخصوصًا في صفر ١٢٥٣هـ/ ١٦ مايو ١٨٣٧م، ثم أعلن الأمير خالد بن سعود إمارته على البلاد. ولقد ظل الإمام فيصل يقاوم بقوةٍ ما يقارب السنة، لكنه لم يستطع في النهاية مجابهة الحملة الثانية بقيادة محمد خورشيد باشا في عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، فاضطرَّ إلى

(٣٨) عبدالرحيم. **محمد علي والجزيرة**، ٢/ ٢٣٠-٢٣١.
Marston. *Britain's Imperial Role*, p. 60-61.

(٣٩) أباظة، **عدن**، ص١١٩-١٢٠.

المصالحة والاستسلام في رمضان ١٢٥٤هـ/ ديسمبر عام ١٨٣٨م، حيث نقل إلى مصر في (أوائل شوال ١٢٥٤هـ) أواخر ديسمبر عام ١٨٣٨م[٤٠].

وفي هذا السياق جدير بالإشارة أنه منذ دخول الحملة المصرية إلى الرياض، ومنذ انسحاب الإمام فيصل بن تركي منها في (صفر ١٢٥٣هـ) مايو ١٨٣٧م، ظلت السلطات البريطانية في الهند والخليج ولندن حذرة جدًّا، وأخذت تراقب تحرُّكات محمد علي عن كثب، وبخاصة أن التقارير البريطانية أكدت أن نفوذه سوف يمتدّ إلى شرق الجزيرة العربية والمشيخات العربية، بل التفافه شمالاً تجاه الكويت ثم العراق، ولا سيما بعد أن بعث محمد علي وكيلاً عنه إلى الكويت عام ١٨٣٨م حيث كان يطمح للحصول على سفنها وتجارتها[٤١]. ولهذا حذر وزير الخارجية البريطاني فسكونت بالمرستون (Viscount Palmerston) من خطر محمد علي مؤكدًا أنّ لديه أطماعًا توسعيةً لبناء إمبراطورية عربية، وطلب في حينه من القنصل البريطاني في مصر أن يستفسر عن وجهة الحملة المصرية بعد الرياض، وهل كانت ستتوجّه

(40) Winder, Baly, R. *Saudi Arabia in the Nineteeth Century*, New York, Octagon books, 1980, pp. 109-111;
انظر: العثيمين، **تاريخ المملكة**، ١/٢٥٨-٢٦٧؛ أبوعلية، عبدالفتاح حسن، **تاريخ الدولة السعودية الثانية**، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٥م، ص٤٦-٥٧.

(٤١) رؤوف، عماد عبدالسلام، **العراق في وثائق محمد علي**، بغداد: مطبعة اليرموك، ١٩٩٩م، ص١٠٠-١٠٤. انظر أيضًا: قاسم، جمال زكريا، **الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الإمبريالي الأول**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥م، ص٤٧٦-٤٧٧.

إلى الخليج العربي، وقد أجاب محمد علي بأنّ توسعه في الجزيرة العربية يهدف إلى إخضاع السعوديِّين[٤٢].

وأيًّا كانت ردود محمد علي الدبلوماسية المتعددة ومداهنته للحكومة البريطانية، فقد تأكدت توقعات الخارجية البريطانية مع نجاح حملة خورشيد باشا في وسط الجزيرة العربية، واستسلام الإمام فيصل في الرياض، إذ لم تلبث أن امتدَّت السلطة المصرية سريعًا إلى الأحساء والقطيف وبلدانها في شرق الجزيرة العربية، وذلك بعد أن اضطرَّ رؤساء المنطقة إلى القدوم إلى مقرّ إقامة خورشيد باشا في بلدة ثرمدا، ومبايعته في شوال ١٢٥٤هـ/ ديسمبر ١٨٣٨م[٤٣]. وفي البدء فضَّل خورشيد باشا أن يعيِّن على المنطقة الأمير أحمد السديري من أجل طمأنة السكان، ولا سيما في تلك المدة الحساسة الانتقالية وبعد خروج عمر بن عفيصان أمير المنطقة في عهد الإمام فيصل بن تركي. ولكن بعد شهر تقريبًا واستقرار الأوضاع عَيَّن خورشيد باشا حاكمًا مصريًّا هو محمد أفندي رفعت، وذلك في (أوائل ذي القعدة ١٢٥٤هـ) أواخر عام ١٨٣٩م[٤٤]. وهكذا، ونتيجة لسيطرة خورشيد باشا بالنهاية على شرق الجزيرة العربية في عام (١٢٥٤هـ) ١٨٣٨م

---

(٤٢) لوريمر، **دليل الخليج**، ٤٠٦/١؛ انظر: طهبوب، فائق حمدي، **تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣-١٨٧٠م**، الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣م، ص١٨٠-١٨١.

(٤٣) نخلة، محمد عرابي، **تاريخ الأحساء السياسي (١٨١٨-١٩١٣م)**، الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٠م، ص٧٣-٧٤؛
Winder, *Saudi Arabia*, pp. 123-124.

(٤٤) نخلة، **تاريخ الأحساء**، ص٧٤-٧٥. انظر أيضًا هامش ٣٩.

أصبح محمد علي في مواجهة مباشرة مع مجال النفوذ البريطاني في الخليج العربي في البحرين وقطر ومشيخات الخليج ومسقط وعمان، كما بات يمثل خطرًا كبيرًا على بريطانيا سياسيًّا وتجاريًّا في البحر الأحمر والخليج العربي؛ وهما أهم طريقين للمواصلات البريطانية واتصالاتها بين الشرق والهند من جهة، والبحر المتوسط وأوروبا من جهة أخرى.

وبالنتيجة إذا كانت الحكومة البريطانية تكتفي في السابق بتحذيرات متعددة لمحمد علي لتوسعه، سواء في شرق الجزيرة العربية أم جنوبها والاقتراب من مناطق نفوذها في الخليج العربي وباب المندب وجنوب اليمن، فقد أصبحت مثل هذه التحذيرات في هذه الأوقات غير مجدية إطلاقًا. وفي هذه المرحلة الدقيقة ومع تغيُّر الموازين السياسية الإقليمية والدولية المتسارعة كان لا بد لأوساط السلطات البريطانية في بومباي ولندن من اتخاذ السياسات المطلوبة تجاه مشروع محمد علي وأهدافه بطريقة قوية ومختلفة عن السابق.

المرحلة الخامسة: صراع القوة (١٢٤٧-١٢٥٥هـ/ ١٨٣١-١٨٣٩م):

يمثل عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر خصوصًا - في نظر الكاتب - نضج القناعة الإستراتيجية البريطانية الاستعمارية وأهدافها بوضوح تجاه المشرق العربي ومناطق نفوذ الدولة العثمانية، فضلاً عن آسيا وإفريقيا. وفي النهاية

لا بد من أن تقود المصالح البريطانية الجديدة إلى تلازم العمل السياسي والدبلوماسي مع العمل العسكري المباشر، وذلك بالقدر نفسه في المكان والزمان. ولهذا ومن أجل الدفاع عن مصالحها المطردة سواء على المدى القريب أم البعيد، تبنت الحكومة البريطانية في تلك المدة العمل سياسيًّا ودبلوماسيًّا على مبدأ "المحافظة على سلامة المناطق التي تحتلها الدولة العثمانية" فيما عرف "بالمسألة الشرقية"، وذلك ليس في وجه القوى الأوروبية المتزايدة فحسب من جهة أولى، بل بالتصدي بقوة ضد بروز أي قوة إقليمية كبيرة في المشرق العربي قد تنشأ وتجهض الخطط البريطانية وتعرقل مصالحها من جهة ثانية(٤٥).

ولهذا ولتحقيق هذين الهدفين الرئيسين، أصبح من الضرورة بمكان أن تعمل بريطانيا لإضعاف الدولة العثمانية وابتزازها بالضغوط الدبلوماسية والسياسية والديون وغيرها، حتى يتسنى قضم أطراف الدولة العثمانية ونفوذها في الأقطار العربية، وبعدها إمكانية سلخ ممتلكات "رجل أوروبا المريض" كلما سنحت الفرصة. ومن المعروف أنّ هذا النهج قد استمرَّ في تطوره حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٣٣٣-١٣٣٧هـ/ ١٩١٤-١٩١٨م) عندما تمت تصفية ممتلكات الدولة العثمانية ونفوذها في المشرق العربي.

---

(٤٥) أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي**، ص١٩١-٢٠٥، وحول المسألة الشرقية انظر: ص١٦٥-١٨٠؛ أيضًا: الشلق وآخرون، **محمد علي وعصره**، ص١٧٢-١٧٨. وللمزيد حول سياسة بريطانيا والتنافس الأوروبي في المشرق العربي انظر: رافق، **العرب والعثمانيون**، ص٤١٥-٤٢٠.

وهكذا، وفي ضوء التطورات السريعة الخطيرة أمْلَت الضرورة القصوى على الحكومة البريطانية في لندن وبومباي بعد اتضاح مخطط محمد علي وأهدافه أن لا تكتفي بالمخاطبات الدبلوماسية والتحذيرات المباشرة وغير المباشرة، بل أن تواجه مشروع محمد علي سياسيًّا وعسكريًّا في عدة جبهات، وذلك في الخليج العربي وشرق الجزيرة العربية واليمن وجنوبه، علاوةً على مناطق نفوذه في المشرق العربي. ووفقًا لهذه المعطيات السياسية والإستراتيجية تحرَّكت الحكومة البريطانية سريعًا لوضع خططها موقع التنفيذ، وذلك في المناطق المذكورة في وقت واحد.

وبعد أن تأكدت سيطرة خورشيد باشا على الأحساء والقطيف في أواخر عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، اعترضت الحكومة البريطانية بشدة على هذا التوسع، وشددت بأنها سوف تقف بشدة ضد أي تهديد لنفوذها في الخليج، أو أي توسع تجاه البصرة وبغداد، ولاسيما أن بريطانيا نشطت خلال أعوام ١٢٤٢-١٢٥٣هـ/ ١٨٢٦-١٨٣٧م في المسح البحري للخليج العربي والمسح النهري لشط العرب بهدف ربط مواصلاتها وبريدها بالبحر المتوسط. وفي الوقت نفسه احتلت بريطانيا جزيرة خرج على الساحل الشرقي من الخليج العربي، في يونيو عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، بل إن بالمرستون أمر حكومة الهند بأن تحتل البحرين إذا ما حاول المصريون إخضاعها[٤٦]. ويتضح الفزع البريطاني من مخاوف السلطات البريطانية

(٤٦) عبدالرحيم، **محمد علي والجزيرة**، ٢/٣٢٦-٣٢٩.

لزيارة محمد رفعت أفندي لشيخ البحرين أحمد بن عبدالله الخليفة (١٢٤١-١٢٥٨هـ/ ١٨٢٥-١٨٤٢م)، في ديسمبر عام ١٨٣٨م، محاولاً إغراءه بالترغيب والترهيب على أن يعقد اتفاقًا معه، حيث تدخل البحرين تحت النفوذ المصري، وأن تدفع الزكاة فقط لمصر كما كانت تدفع للسعوديين سابقًا. ومع هذه المساعي فإن الشيخ لم يذعن لهذه المطالب في النهاية، وخصوصًا مع تزايد التحذيرات البريطانية له ووعودها بحمايته(٤٧).

وكذلك، وبالحماس الشديد نفسه سارعت بريطانيا إلى إحكام قبضتها على الخليج العربي ومشيخاته، في أواخر عامي ١٨٣٨م وأوائل عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م بخاصة، فكثفت من ضغوطها السياسية والدبلوماسية في اتصالات مباشرة مع جميع زعماء المنطقة في مسقط وعمان ومشيخات الخليج، حيث انتزع الكابتن صامول هينل (Captain, S, Hennel) المقيم البريطاني في الخليج من المشايخ تعهدات تلزمهم بعدم الاتصال بالسلطات المصرية، محذرًا أنّ مثل هذه الاتصالات تعدّ خرقًا للاتفاقيات السابقة المعقودة مع الحكومة البريطانية. وكذلك مارست بريطانيا هذه السياسة مع سلطان مسقط وعمان السيد سعيد بن سلطان، الذي وافق مضطرًّا إلى دفع جزية لخورشيد باشا، إلا أنّ بريطانيا ضغطت عليه بأن ينسق مع حمود بن عزان حاكم صُحَار وقبائل المنطقة في مقاومة النفوذ المصري. وفي النهاية

(٤٧) لوريمر، **دليل الخليج**، ١/٣٩٥، ٤٠٣-٤٠٥؛ طهبوب، **تاريخ البحرين**، ص١٨٦-١٨٨، ١٩٢-٢٠٧.

وافق السلطان وأبدى استعداده لوضع أسطوله في خدمة القوات البريطانية(٤٨).

وفيما يتعلق بجنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر من الجهة الأخرى، فقد سعت الحكومة البريطانية إلى تنفيذ مخططها بالمستوى نفسه في البحر الأحمر، ولا سيما في عدن وجنوب اليمن. وفي هذا السياق يلحظ بوضوح أنّ هذه الخطط البريطانية العملية قد بدأت منذ استسلمت تعز في أوائل عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م للمصريِّين في اليمن، بل لم تكن مصادفةً أنها تزامنت مع المدة نفسها التي سقطت فيها الرياض تحت وطأة حملة خورشيد باشا في مايو ١٨٣٧م. ولهذا ليس من الغريب أن تسارع حكومة الهند بعد شهر تقريبًا في أواخر يونيو ١٨٣٧م من توظيف حادثة ثانوية قديمة، ورأت بريطانيا أن تستغلها ضد السلطان محسن بن فضل العبدلي، سلطان لحج وعدن (١٢٥٣-١٢٦٥هـ/ ١٨٣٧-١٨٤٨م) من أجل تسويغ هدفها في احتلال عدن. وتمثَّل ذلك في اتِّهام السلطات البريطانية قوارب عدن بالقرصنة، وذلك بسلب سفينة إنجليزية دريا دولت (Deria Dowlat) ونهبها في أوائل عام ١٨٣٧م، بعد أن جنحت من المياه العميقة إلى ساحل قريب من ميناء عدن. وفي هذه المرة حمَّلت الحكومة البريطانية السلطان محسنًا المسؤولية المباشرة في المقام

(٤٨) لتفاصيل أكثر انظر:

Thomas, (ed) *Selections the Bombay Government*, pp.128-156, 208, 209, 211;

قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ٢/٤٦٦-٤٧٥.

الأول عن ردِّ جميع البضائع والمفقودات وعن التعويضات، وكذلك الغرامة الباهظة والقبض على المتسبِّبين. ومع أنّ السلطان نفى أي مسؤولية شخصية موضحًا استحالة معرفة المسؤولين والقبض عليهم، فإنه وعد بإجراء تحقيق في الحادثة(٤٩).

ومع صدق السلطان ووعوده، فإن سلطات الهند لم تتراجع وتمسَّكت بشروطها كافة، بل زادت من ضغوطها على السلطان محسن خلال عامي (١٢٥٣-١٢٥٤هـ/ ١٨٣٧-١٨٣٨م). ولعل أشدَّ هذه الضغوط تمثلت في زيارات متعدِّدة إلى عدن، كزيارة قائد الأسطول الملكي لحكومة الهند ستافورد هينز في أوائل خريف عام ١٨٣٨م، حين حاول أن يغري السلطان محسنًا بالتنازل عن ميناء عدن في مقابل بعض المال السنوي وإعطائه بعض الأسلحة لمواجهة خصومه المحليِّين، إضافةً إلى حمايته من تهديد المصريِّين في اليمن. ومع ذلك رفض السلطان هذه العروض، ولكنه في المقابل حاول من جانبه أن يغري هينز بالموافقة على إنشاء محطة فحم في عدن وتقديم تسهيلات خاصَّة للسفن الإنجليزية مقابل الحصول على بعض المساعدات من المال والسلاح والحماية وغيرها(٥٠). وكما هو متوقع فإنّ هذه الإغراءات من سلطان

---

(٤٩) الشملان، **تجزئة اليمن**، ص٣٤-٣٦؛ وحول هذه الخطط تجاه عدن وتفاصيلها انظر:

Ingrams, Doreen and Leila (eds), *Records of Yemen 1798-1960*, Vol.1, Chippenham, Antony Rowe, Archive Editions, 1993, See Sec. No. 1016.

(٥٠) المصدر السابق، انظر أيضًا: أباظة، **عدن**، ص١١٩-١٢٨، ١٥٥-١٦٣.

لحج لم تكن كافيةً إطلاقًا للسلطات البريطانية، فقد استمرَّ هينز يمارس ضغطه على السلطان محسن تارةً بالترغيب وتارةً بالتهديد. وأخيرًا قدَّم هينز عرضه النهائي الذي لا يقبل أي مساومة، إذ ألح على شراء عدن وميناءها والمنطقة المحيطة بها ونقل ملكيتها كاملةً للحكومة البريطانية، لكن السلطان ظل متمسكًا بموقفه ورفض هذه المساومة. وبعد أن أخفقت محاولات هينز رجع إلى بومباي بعد أن قيّم عدن ومنطقتها من جميع النواحي سياسيًّا وعسكريًّا، وقرَّر أن ينفذ خطة أخرى كانت مؤجَّلة(٥١).

وبناءً على الخطة المبيَّتة عاد هينز إلى ميناء عدن في ٢٤ أكتوبر ١٨٣٨م على رأس قوة حربية كبيرة، متذرعًا برغبته في استكمال المحادثات مع السلطان محسن بن فضل. وفي هذه المرَّة كرَّر هينز في البدء محاولة إقناع السلطان بالتنازل عن عدن وقبول الشروط البريطانية السابقة، إلا أنّ السلطان محسنًا ظل على موقفه ورفض الانصياع نهائيًّا. وفي هذه الأثناء حاصر هينز عدن وقصفها مرَّات عديدة خلال شهري نوفمبر وديسمبر عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، وبالرغم من القصف والتدمير والخسائر في الأرواح والممتلكات استطاع السلطان وأهالي عدن أن يقاوموا طوال هذه المدة. ومع هذا الصمود قامت حكومة الهند بتعزيز حملة هينز بقوات إضافية في ديسمبر ١٨٣٨م، ولم تلبث القوات البريطانية أن قامت بهجوم شرس على عدن بكافة الأسلحة من جهتي البحر والبر في

(٥١) المرجع السابق، ص١٦٥-١٧١.

أواخر ديسمبر ١٨٣٨م. وفي النهاية شقت القوات البريطانية طريقها إلى عدن وسيطرت عليها، واستسلم السلطان وقواته بعد معارك ومقاومة باسلة في (١٢٥٤هـ) ١٩ يناير ١٨٣٩م[٥٢].

ونتيجةً لاحتلال عدن أصبح هينز أول وكيل سياسي بريطاني (١٢٥٥-١٢٧١هـ/ ١٨٣٩-١٨٥٤م) في عدن وجنوب اليمن، وهو المعروف بخبرته الطويلة في المنطقة، حيث استطاع تشييد ركائز النفوذ البريطاني التي أصبحت من دون شك أساسًا قويًّا للسيطرة البريطانية في عدن وجنوب الجزيرة العربية، حيث ظلت كذلك حتى الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٢٨٥هـ/ ١٩٦٨م. ومنذ البداية لجأ هينز في يناير عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م إلى السلوك الدبلوماسي والسياسي مع الزعامات والكيانات السياسية في المنطقة ومنها إمامة صنعاء في الشمال. ولتحقيق هذه الأغراض نشط هينز في عقد سلسلة من الاتفاقيات السياسية بشروط صارمة وملزمة مع زعماء الكيانات ورؤساء القبائل والعشائر كافة، وذلك عن طريق ما يسمى "المعاهدات الولائية والسلم والصداقة"، كما عمل لدفع رواتب مالية ومكافآت "مشاهرات" بالقدر الذي يناسب هذا الزعيم أو ذاك، إضافةً إلى وضع البرتوكولات الشكلية للمشايخ في المناسبات المختلفة.

---

(٥٢) عن سلطنة لحج ومحاصرة عدن وسقوطها، انظر أيضًا: الحربي، **علاقة سلطنة لحج**، ص٣٤-٣٧؛ الشملان، **تجزئة اليمن**، ص٣٥-٣٦؛ ولمزيد من التفاصيل:
Ingrams, eds, *Records of Yemen*, Vol.2, Sec. No.2.12.

وأكثر من هذا عمل هينز لمحاصرة تجارة البحر الأحمر ولا سيما المصرية سياسيًّا واقتصاديًّا، وتحويل تجارة اليمن إلى عدن، وذلك عبر إغراء التجار في جنوب اليمن ووسطها وربطها بتجارة عدن(٥٣).

وبالنسبة لعدن والمناطق المحيطة بها خاصة فقد نزعتها الحكومة البريطانية تمامًا من أي سلطة أو تدخل من قبل سلطان لحج، وعدّتها مستعمرةً تخضع لقانون المستعمرات البريطاني في جوانبها كافة الداخلية والخارجية، بصفتها منطقة ذات سيادة بريطانية مطلقة، وذلك على خلاف الكيانات المقسمة الجديدة التي عدّتها بريطانيا محميات (Protectorates)، بمعنى أنها اسميًّا حسب العرف البريطاني الاستعماري ذات استقلال داخلي في شؤونها، ولكن منزوعة السيادة حقيقةً في علاقاتها الخارجية، إذ إنّ بريطانيا تحكمت بشدة في كل صغيرة وكبيرة في علاقاتها الداخلية بعضها بين بعض. وفي ضوء هذا التقسيم في المنطقة فقد عامل هينز كلّاً منها بصورة منفردة حسب الاتفاقيات الولائية، حيث فصل بعض المناطق والقبائل وتبعيتها من منطقة إلى أخرى ورسم خريطةً جديدة، فأصبحت كل واحدة مستقلةً عن الأخرى في شؤونها(٥٤).

(53) Ibid.

وكذلك إتشيسون، **مجموعة المعاهدات**، ص٦٦-٦٧، ٩٢-٩٤، ١٠٤.

(٥٤) حول دلالة هاتين السياستين بين المستعمرة والمحمية والفرق بينهما، انظر: البحارنة، محمد حسين، **دول الخليج العربي علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية**، بيروت: شركة التنمية والتطور، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ص٤٣-٤٤ وما بعدها؛ أيضا: الشملان، **تجزئة اليمن**، ص٣٦.

وحسب التقسيم البريطاني أطلقت بريطانيا على هذه المناطق اسم "القبائل المحيطة أو المجاورة لعدن"، وهي: العبدلي (لحج)، الفضلي، الحوشي، العقربي، الأميري، الصبيحي، يافع (العليا)، وكذلك العلوي، والعولقي، وهي المناطق نفسها التي سمتها الدولة العثمانية فيما بعد "بالنواحي التسع". وعمومًا فإنّ هذه القبائل أو الكيانات كانت من المناطق المجاورة لعدن، وذلك في المدة الأولى بعيد الاحتلال البريطاني لعدن عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م. وفيما بعد تعدَّدت التقسيمات الإدارية من حيث الفصل والدمج بين هذا الكيان أو ذاك، وذلك لأكثر من قرن. وأخيرًا أصبحت تضمُّ كثيرًا من المشيخات والسلطنات فيما سمِّي بالمحميات الشرقية والغربية(٥٥).

وعلى كل حال؛ فإنّ هذا النهج الاستعماري في تفتيت وحدة المنطقة لم يكن جديدًا، فقد سبق أن طبقته بريطانيا على المشيخات العربية في الخليج منذ عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م، وذلك من أجل إضعاف وحدة المنطقة وقبائلها بما يخدم المصالح البريطانية.

وعمومًا، لعل أفضل من كان يجسِّد تلك المرحلة التاريخية عن تطوُّر المصالح البريطانية وأهدافها في اليمن والبحر

---

(٥٥) شرف الدين، أحمد حسين، اليمن **عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر ق.م إلى القرن العشرين)**، الرياض: (د. ن)، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ص٣١-٥١؛ علي الصراف، **اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، لندن - قبرص**، الرياض: الريس للنشر، ١٩٩٢م، ص٣١-٣٢، ٣٦-٣٧، ٤١-٤٤؛ وللمزيد حول سياسة هينز انظر: ناجي، **التاريخ العسكري**، ص١٧-٢٥.

الأحمر والخليج العربي والمشرق العربي، كان حاكم بومباي روبرت جرانت (Robert Grant) المعروف بأفكاره التوسُّعية وشدَّة تصميمه على تنفيذها، إذ كانت حقبته من أكثر الحقب التي شهدت توسعًا بريطانيًّا كبيرًا من سواحل الصين إلى إفريقيا(٥٦). ولهذا، ومع نجاح حملات محمد علي في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، أكد جرانت بحزم لمجلس شركة الهند الشرقية في فبراير ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م:

"إنّ عدن بالنسبة لنا لا تقدَّر بثمن، فهي تصلح كمخزن للفحم طيلة فصول السنة، ويمكن أن تكون ملتقى عامًّا للسفن المستخدمة لطريق البحر الأحمر، وقاعدةً قوية يمكننا بواسطتها أن نحمي ونستفيد من تجارة الخليج العربي والبحر الأحمر والساحل المصري المحاذي الغني بمنتوجاته. وعدن مثل جبل طارق، متى ما أصبحت في أيدينا ستكون صعبة المنال من البر والبحر. إنني أنظر إلى الموضوع بشمول وعمق أكثر. فهناك أمتان كبيرتان تتآمران علينا وتودَّان القضاء على نفوذنا في الشرق: الأولى روسيا القيصرية وتتَّجه نحونا من خلال إيران، والثانية فرنسا وهي آتية من خلال مصر. وحتى نتصدى لهذه التهديدات يتحتم على بريطانيا أن تعدّ لنفسها مراكز دفاعية خارج الحدود"(٥٧).

(56) Gavin. *Aden*, p. 29.

(٥٧) نقلاً عن ناجي، **التاريخ العسكري**، ص١٢. للإحاطة، ترجمة النص المقتبس أعلاه تعود في الأصل إلى ترجمة ناجي سلطان. ومع أنها تؤدي المعنى المقصود، لكنها كما يظهر كانت ترجمةً حرفية لم تلتزم حسن الصياغة العربية وقواعدها. ولذلك حاول الباحث أن يحسن من أسلوب الترجمة.

وخلاصة لما سبق: لقد شعرت بريطانيا خلال المدة (١٢٤٧-١٢٥٥هـ/ ١٨٣١-١٨٣٩م) بخطورة التهديد المصري على مصالحها في الخليج وجنوب الجزيرة، ولذلك قرَّرت المحافظة سريعًا على مصالحها وعملت لاتخاذ خطوات أكثر جراءةً من ذي قبل، فأقدمت وفق حجج واهية على احتلال عدن وفرض سيطرتها الكاملة عليها (١٨٣٩م)، وفي الوقت نفسه سارعت بريطانيا إلى إحكام قبضتها على الخليج العربي ومشيخاته، ولا سيما في أواخر عامي ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م وأوائل عام ١٨٣٩م، وكذلك تمكّنت من تثبيت نفوذها بقوة في سلطنة مسقط وعمان.

المرحلة السادسة: تمدد النفوذ البريطاني في ظل الانحسار المصري (١٢٥٦-١٢٧٠هـ/ ١٨٤٠-١٨٥٣م):

لقد استطاعت بريطانيا بسط نفوذها السياسي والتجاري والأمني خلال العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر على مشيخات الخليج العربي بصورة مباشرة من جهة، وكذلك التأثير في اليمن في تجارته وسواحله بصورة أخرى من جهة ثانية، حتى انتهى الأمر باحتلال عدن وجنوب اليمن (١٢٥٤-١٢٥٥هـ/ ١٨٣٨-١٨٣٩م). إذن كما هو متوقع، فإنّ الخطة الإستراتيجية البريطانية كان لا بد أن تتمدَّد باتساع أكثر، وتخترق المناطق الأخرى في المشرق العربي، بما فيها المناطق التي سيطر عليها محمد علي في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.

وكما اتضح سابقًا، منذ أن زحفت القوات المصرية على

سوريا والأناضول في عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م انفتح الباب على مصراعيه للصراع الدولي الأوروبي بين بريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا على مصالحها في ولايات الدولة العثمانية، وأصبحت عندئذ "المسألة الشرقية" محل نزاع شديد بين الدول الكبرى. ومع حدَّة النزاع وتضارب المصالح والخشية من الصدام المباشر فيما بينها، اتفقت الدول الكبرى بزعامة بريطانيا على وضع كلِّ الجهود الكفيلة لإخراج محمد علي من المناطق التي سيطر عليها في المشرق العربي كافة. وقد تكاتفت تلك الجهود بشكل بارز في صيف عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م حيث أنذرته قوى التحالف الأوربي وأمرته بالانسحاب العاجل من جميع المناطق التي سيطر عليها دون استثناء؛ وهو ما اضطر محمد علي أخيرًا إلى الانسحاب سريعًا من المناطق المذكورة كافة في مدَّة وجيزة في ربيع عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م. والأكثر، وحسب معاهدة لندن في يوليو عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م بين الدول الأوروبية، عادت مصر إلى حظيرة السيادة العثمانية، وذلك تحت حكم محمد علي وورثته من بعده[٥٨]. وفي واقع الحال أصبحت مصر بحكم الواقع منذ معاهدة لندن خاضعةً للوصاية الدولية حتى تمكنت بريطانيا في النهاية من احتلالها في عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م.

(٥٨) عن معاهدة لندن، انظر: الشلق، وآخرون، **محمد علي وعصره**، ص١٧٩-١٨٨؛ رافق، **العرب والعثمانيون**، ص٤٠٩-٤١٢؛ عبدالرحيم، **محمد علي والجزيرة**، ٢/٣٨٧-٣٨٨؛ أباظة، **الحكم العثماني**، ص٤٣-٤٤.

وهكذا، وبعد انسحاب قوات محمد علي عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م من الجزيرة العربية خصوصًا والمشرق العربي عمومًا، أصبحت الأبواب مفتوحة على مصراعيها لتمدّد النفوذ البريطاني واتساعه المباشر وغير المباشر في المنطقة دون منازع إقليمي أو دولي، وذلك يؤكد بوضوح أنّ المنطقة كافة قد دخلت في مرحلة جديدة مختلفة. وعمومًا، فإذا كانت السيطرة البريطانية تجري على قدم وساق دون عقبات وصعوبات تُذكر في عدن وجنوب اليمن، حسب سياسة هينز خلال الأربعينيات من القرن التاسع عشر من جهة، فإنه بالقدر نفسه شعرت السلطات البريطانية أنّ الأجواء أصبحت هادئةً ومستقرَّة لها دون منازع بالنسبة لمشيخات الخليج العربي من جهة أخرى، وذلك في ضوء استقرار الأوضاع عامة، ولهذا انسحبت القوات البريطانية من جزيرة خرج عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م بعد أربع سنوات من احتلالها، كما تزايد النفوذ البريطاني في شؤون مسقط وعمان بصورة شبه مباشرة. وقد اتفق الطرفان على تبادل التمثيل الدبلوماسي، وإقامة وكيل سياسي بريطاني في مسقط عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وكذلك أبرمت عدة اتفاقيات سياسية وتجارية بين الجانبين في الأعوام ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤٥، ١٨٤٦م وغيرها فيما بعد[٥٩].

(59) Thomas, (ed) *Selections the Bombay Government*, pp.128-219, 250-259;

أيضًا: العقاد، **التيارات السياسية**، ص١٤٣؛ قاسم، **الخليج العربي في عصر التوسع الأوروبي**، ص١٥٩.

لكن، وفي ظلّ الاطمئنان البريطاني لبضع سنوات، حصل للحكومة البريطانية فجأةً ما لم يكن في الحسبان، إذ إنّ هذا الهدوء لم يدُم طويلاً فسرعان ما ثارت مخاوف السلطات البريطانية في عام ١٨٤٣م، وذلك بعد عودة الإمام فيصل بن تركي خلال حكمه الثاني (١٢٥٩-١٢٨٢هـ/ ١٨٤٣-١٨٦٥م)، فاستطاع استعادة سلطة الدولة السعودية سريعًا في معظم أنحاء الجزيرة العربية، حيث امتدَّت سلطته إلى قبائل الجزيرة العربية، سواء على ساحل الخليج أم في الداخل؛ مثل منطقة البريمي والمناطق الصحراوية الجنوبية والشرقية، وكذلك وصل تأثيره إلى أقصى جنوب وشرق الربع الخالي ومن ذلك داخل مسقط وعمان، فأصبحت سلطته بمحاذاة النفوذ البريطاني في جنوب شبه الجزيرة العربية وشرقها(٦٠).

وإزاء هذا الخطر السعودي المفاجئ في الجزيرة العربية، سارعت حكومة الهند إلى البحث عن إجراءات سياسية وعسكرية تكفل لها حماية المشيخات العربية في الخليج من خطر السعوديِّين. ولهذا اقترحت في العام نفسه (١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م) على هينيل، المقيم البريطاني في الخليج العربي، أن ينتزع من المشايخ المعنيِّين اتفاقياتٍ ص وطويلة الأمد ودائمةً تلزمهم بالخضوع المباشر في شؤونهم وعلاقاتهم للحكومة البريطانية، وذلك بصيغة جديدة تسمى "نظام الهدنة". ومع هذا الإلحاح والتخوُّف من حكومة الهند اعترض هينيل على هذا المشروع لارتفاع تكلفته؛ لأنه يحتاج

(60) Winder. *Saudi Arabia*, pp. 192-195.

إلى قوَّة بريطانية كافية دائمة في الخليج العربي، وإلا فإنّ النظام المقترح لن يكون له جدوى بذاته، وسوف يضرُّ بمكانة الحكومة البريطانية. وبدلاً من هذا، اقترح هينيل صيغة "نظام الهدنة المؤقت"، وبالفعل استقرَّ النقاش على هدنة من عشر سنوات قابلة للتجديد(٦١).

ولهذا، سرعان ما فرضت السلطات البريطانية في عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م النظامَ الأخير المقترح على المشيخات العربية في الخليج، الذي يقضي بعدة إجراءات صارمة من أبرزها: "أنهم يقدّرون فوائد السلم ويتعهَّدون عن أنفسهم وحُلَفائهم أنه إذا وقع اعتداء على سفنهم فلا يلجؤون إلى الانتقام إلا بعد أن يخبروا المقيم البريطاني". وكذلك يُلزم نظام الهدنة المشايخ ضمان أمن الملاحة وأن يخضع الرؤساء لجميع الأحكام الصادرة من السلطات البريطانية في حالة نقض الهدنة(٦٢). وحقًّا، ففي ضوء هذه الهدنة استقرَّت الأوضاع البريطانية في الخليج العربي مدة تقارب العقد من الزمن، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاعات المحلية في البرّ والبحر بين مشيخات الخليج العربي.

وبالرغم من استقرار الأوضاع إلى حدّ كبير مدة عقد من الزمن، ففي عامي (١٢٦٩-١٢٧٠هـ/ ١٨٥٢-١٨٥٣م) تزايد فجأة النشاط السعودي المعادي للنفوذ البريطاني، وتأثيره في المشيخات والقبائل في شرق الجزيرة العربية وجنوب

(٦١) العقاد، **التيارات السياسية**، ص١١٢-١١٤؛ قاسم، **الخليج العربي في عصر التوسع الأوروبي**، ص١٥٩-١٦٠.

(٦٢) إتشيسون، **مجموعة المعاهدات**، ص٢٩٩-٣٠٠.

شرقها[٦٣]، وهو ما اضطر الحكومة البريطانية في هذه المرَّة إلى إعادة مشروعها الأول المقترح في عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، والمسارعة إلى فرض السيطرة البريطانية المباشرة على المشيخات بما يسمى "معاهدة السلم الدائم" في عام ١٨٥٣م. وطبقًا لشروط المعاهدة فرضت بريطانيا فعليًّا ما تسميه "نظام الحماية"، حيث زعمت أن هذه المشيخات "مستقلة"، ولكن تظلّ خاضعة لسلطة الحكومة البريطانية في جميع علاقاتها الخارجية وكذلك الداخلية بينها[٦٤].

ومن الجدير بالذكر، وحسب المصطلحات البريطانية الاستعمارية الرسمية أطلقت بريطانيا على المشيخات المذكورة منذ عام ١٨٥٣م، عدّة تسميات؛ ومن ذلك مشيخات الساحل المتصالح ومشيخات الساحل، وكذلك ساحل الصلح البحري أو المهادن... إلخ[٦٥].

وهكذا في الأخير، ومنذ عام ١٨٥٣م أصبحت الحكومة البريطانية ذات السلطة الاستعمارية المطلقة في جميع شؤون المشيخات في الخليج العربي، وظلت كذلك حتى استقلت من الاستعمار البريطاني بعد انسحاب بريطانيا من الخليج في أواخر ديسمبر عام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م. وفيما يتعلق بمسقط وعمان فمع أنها تعدّ دولةً مستقلة ذات سيادة، فقد ظلت السلطات البريطانية تتصرَّف في علاقاتها الداخلية

(٦٣) العقاد، **التيارات السياسية**، ص١١٤؛ انظر: لوريمر، **دليل الخليج**، ٤٠٧/١-٤٠٨.

(٦٤) إتشيسون، **مجموعة المعاهدات**، ص٣٠٢-٣٠٣.

(٦٥) قاسم، **تاريخ الخليج**، ١٧٦/٢.

والإقليمية والأجنبية، وذلك منذ عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، واستمرَّت كذلك حتى زوال النفوذ البريطاني من الخليج العربي ومجيء السلطان قابوس بن سعيد إلى السلطة في عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م. وأيضًا وبالمستوى نفسه توطّد الاستعمار البريطاني في عدن وجنوب اليمن منذ عام ١٨٤٠م، واستمرَّ وجوده حتى نوفمبر ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، بعد أن تمكَّنت الحركة الوطنية الجنوبية من انتزاع الاستقلال.

ولعل أبلغ من أفصح عن السياسية البريطانية في المنطقة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، هو نائب المقيم البريطاني، أرنولد ب. كمبل (Arnold A. B. Kemball) في تقريره عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، حيث استعرض الحملات البريطانية وأهدافها السياسية والتجارية ونجاعة الوسائل البريطانية في السيطرة على المنطقة، موكِّدًا بحماس وغرور:

"لقد برهنت السياسية البريطانية وعلاقاتها في الكيانات العربية عن كفاءتها في تحقيق أغراضها، وذلك نتيجة للحصار واليقظة الدائمة واستعمال القوة... فالعرب لا يخافون إلا القوة وحدها، وكذلك يخشون من العقاب المؤكَّد الذي سوف يلحقهم مباشرةً في حالة أقل انتهاك في التزاماتهم مع الحكومة البريطانية"(٦٦).

وفي الأخير يتضح أنّ العقد الخامس في القرن التاسع عشر (١٢٥٦-١٢٧٠هـ/ ١٨٤٠-١٨٥٣م) كان يمثل أوج النفوذ

(66) Thomas, (ed) *Selections the Bombay Government*, p. 62.
أيضًا لكامل تقرير كمبل، انظر: ص٦٢-٧٤.

البريطاني في الجزيرة العربية خصوصًا والمشرق العربي عمومًا بعد انسحاب قوَّات محمد علي منها عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، إذ أصبحت الأبواب مفتوحةً على مصراعيها لتمدّد النفوذ البريطاني واتِّساعه في المنطقة دون منازع إقليمي أو دولي، وأجبرت مشايخ الخليج على عقد ما يسمى "معاهدة السلم والصلح الدائم" عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م. وما تبعها من "الاتفاقيات المانعة" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي أحكمت القبضة البريطانية على المنطقة، ودخلت بذلك المنطقة في مرحلة جديدة انفردت فيها بريطانيا بالخليج العربي وعدن وجنوب اليمن دون أيِّ منافس.

الخاتمة:

لقد بدأت ملامح المشروع البريطاني وتوسعه منذ الحملة الفرنسية على مصر في الأعوام (١٢١٣-١٢١٦هـ/ ١٧٩٨-١٨٠١م)، ثمّ تطوَّر خلال العقود اللاحقة بعد الحملة العثمانية على الدولة السعودية الأولى، بقيادة والي مصر محمد علي باشا، وبخاصة بعد سقوط الدرعية والقضاء على الدولة السعودية في نهاية عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م. ففي هذه المرحلة التاريخية، ونتيجةً للفراغ السياسي في الجزيرة العربية جاءت الحملة البريطانية الكبرى على الخليج العربي في عامي (١٢٣٥-١٢٣٦هـ/ ١٨١٩-١٨٢٠م). وفي الوقت نفسه لجأت حكومة الهند وشركة الهند الشرقية في هاتين السنتين إلى ممارسة ضغوطها السياسية والتجارية في ابتزاز إمام اليمن وسلطان عدن ولحج. ولهذا، ونتيجةً للعمل العسكري والسياسي

البريطاني المتلازم شهد العقد الثالث من القرن الثامن عشر تطوّر النفوذ البريطاني على سواحل الجزيرة العربية بصورة غير مسبوقة، سواء في الخليج أم في اليمن والبحر الأحمر، ولم يلبث أن تزايد هذا النفوذ خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر، فيما بين الأعوام (١٢٤٧-١٢٥٦هـ/ ١٨٣١-١٨٤٠م). ومن الواضح جليًّا أن الأوضاع الإقليمية والدولية خدمت الأطماع البريطانية، وذلك بعد استقلال محمد علي من الدولة العثمانية وسيطرته على معظم مناطق المشرق العربي، وهو ما جعل الحكومة البريطانية في لندن وبومباي تعجِّل في تنفيذ مشروعها الاستعماري بالقوة في المنطقة.

وفي ضوء هذا الخطر في تلك الحقبة المذكورة، خصوصًا بين الأعوام (١٢٥٣-١٢٥٥هـ/ ١٨٣٧-١٨٣٩م)، استطاعت بريطانيا أن تفرض سلطتها على مشيخات الخليج العربي وزعمائه وتنتزع تعهدات خاصَّة تخوِّلها وحدها التحكم في علاقات تلك المشيخات وشؤونها. وكذلك، وبالتزامن سارعت بريطانيا إلى احتلال عدن عام ١٨٣٩م وسيطرت على جنوب الجزيرة العربية. وفي هذه الأوقات لم يعد الهدف من احتلال عدن يقتصر على أهميتها بوصفها ميناءً إستراتيجيًّا للأسطول البريطاني ومحطةَ فحم لتزويد السفن فحسب، بل باتت أهمَّ قاعدة بريطانية عسكرية في طرق المواصلات البحرية البريطانية، وذلك من أجل حماية نفوذ بريطانيا المتزايد سياسيًّا وتجاريًّا في البحر الأحمر وشرق إفريقيا والخليج العربي، فضلاً عن أهميتها لخدمة الأغراض

السياسية والإستراتيجية المتجدِّدة في وجه التنافس الدولي على المشرق العربي.

أمَّا إبان العقد الخامس من القرن التاسع عشر فلم تلبث أن سيطرت بريطانيا على الكيانات السياسية وقبائلها في جنوب اليمن، وذلك بعد أن مزَّقتها في عهد الوكيل السياسي، هينز (١٢٥٦-١٢٧١هـ/ ١٨٤٠-١٨٥٤م). وطبقًا لهذه السياسة في تلك المدة فرضت بريطانيا كذلك سلطتها المباشرة على مشيخات الخليج العربي، حيث تُوِّجت بالنهاية بالاستعمار المباشر بعد أن أجبرت المشايخ على عقد ما يسمى "معاهدة السلم والصلح الدائم" عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م، وما تبعها من "الاتفاقيات المانعة" المتعدِّدة، كما استمرَّ توسُّع السيطرة البريطانية في الخليج العربي حتى انتهى بإعلان الحماية على الكويت في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، وقطر في عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م.

وأيضًا، فمن المؤكَّد أنه منذ الانسحاب السريع لقوات محمد علي من مناطق المشرق العربي كافة، بعد قرارات مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م، أصبحت بريطانيا أكبر قوة أوروبية في المنطقة دون منازع. ولهذا، يلحظ بوضوح أنه بعد عام ١٨٤٠م فرضت الحكومة البريطانية نفسها على شؤون الدولة العثمانية سياسيًّا ودبلوماسيًّا بحجَّة حمايتها من التنافس الدولي. وأكثر من ذلك، ادَّعت الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٤٠م حرصها على رعاية الدولة العثمانية والحرص على حمايتها من الأطماع الأوروبية الأخرى، وتبنَّت ما يسمَّى مبدأ

"المحافظة على سلامة مناطق النفوذ العثمانية" في المشرق العربي. ومع هذه المقولة المزعومة، فقد ظلت بريطانيا تخترق الدولة العثمانية وذلك بتدخلها في الجوانب الداخلية وعلاقاتها الخارجية، وكذلك في سياستها المالية خاصةً، حيث أغرقت الخزينة العثمانية بالديون وتمكَّنت من الحصول على امتيازات تفضيلية سياسية واقتصادية وتجارية. ولعل أبرز شاهد في هذا السياق يبرز في تأثير بريطانيا البالغ في السياسة العثمانية في إدارة شؤون مصر من بعد عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، حيث تطوَّر هذا النفوذ إلى احتلال مصر في عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م. وعمومًا استمرَّت المصالح البريطانية تنهش الدولة العثمانية حتى انتهت بانهيارها وتصفية ممتلكاتها في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى (١٣٣٣-١٣٣٧هـ/ ١٩١٤-١٩١٨م)، وبتقسيم المشرق العربي في ضوء اتفاقية سايكس بيكو السرِّية عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م، ومنها إنشاء الكيان الصهيوني طبقًا لتعهد الحكومة البريطانية فيما سمي بـ "وثيقة بلفور عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م" أو وعده السيِّئ الصيت.